التقرير السنوي 2012/13

مع الحسابات

Crisis Action

نساعد المنظمات في
حماية المدنيين من
النزاعات المسلحة

Crisis Action

نحن نعمل مع ومن أجل منظمات وأفراد في المجتمع المدني، يعملون على حماية المدنيين من النزاعات المسلحة. نحن محفزٌ وداعٍ للتحرك الجماعي، يتيح عمله في خلفية المشهد سرعة تحرك التحالفات وفاعليتها. وبوصفنا هيئة تنسيقية فإنَّا لا نسعى للظهور جماهيرياً أو للأضواء الإعلامية: صوت التحالف هو المهم لدينا. نحن منظمة دولية أجندتها الوحيدة هي حماية المدنيين. نحن منفتحون فيما يتعلق بأهدافنا، ونرحب بالتدقيق في نشاطنا من كل من يريد أن يعرف من نحن وماذا نفعل.

تقرير مجلس الإدارة

عادة ما توصف Crisis Action بالفطنة والنهج الاستراتيجي والفاعلية، وهي سمات لم أنفك أتأكد من صحتها ودقتها، منذ توليت رئاسة مجلس الإدارة. لقد بلغ مني الإعجاب مبلغه بقدرة هذا الفريق الديناميكي الصغير حجماً على التحرك الفوري والسريع لجمع المنظمات غير الحكومية الرائدة على مستوى العالم، لتناضل بصوت واحد من أجل حماية المدنيين المعرضين للخطر.

لقد تعاملت بشكل مباشر مع منع النزاع والاستجابة بكل أنواعها على أعلى المستويات. إبان شَغلي لمنصب نائب سكرتير عام الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، وشاهدت كيف كان للمنظمات غير الحكومية تأثير هائل على السياسات عندما تتحد معاً، وكيف يذهب هذا التأثير سُدىً عندما تفشل في الحديث بصوت واحد. لقد توليت رئاسة مجلس إدارة Crisis Action لأدعم جهودها الرامية إلى إطلاق القوى الكامنة في المجتمع المدني لتحاشي ارتكاب الفظائع وحل النزاعات. وقد لمست بنفسي كيف يؤثر النموذج الجماعي الذي ينتهجون على اتخاذ القرار في المستويات الأعلى، مثل مجلس الأمن، عندما دعي لإيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود الدولية السورية. فتلك المساعدات قد تمثل الفرق بين الحياة والموت لآلافٍ من ضحايا النزاع الأبرياء.

إن الوضع المأساوي في سوريا يلفت انتباهنا إلى مدى الحاجة لهذا النوع من التحرك الجماعي، لفضح وتوثيق ما للنزاع من آثار على المدنيين، ومساءلة الحكومات على استجاباتها لأزمةٍ أضحت اليوم، بلا أدنى شك، الأسوأ على مستوى العالم.

لقد أثبت لنا الانقسام الذي لا يزال قائماً بين زعماء العالم حول الأزمة السورية، وجوب التركيز على الانخراط خارج نطاق العواصم الغربية. وذلك ما دفع Crisis Action إلى الاستثمار في دراسات دقيقة لتحديد الأماكن التي تستحق تركيزها جغرافياً. وإني أتطلع إلى دعم جهود فريق المنظمة لزيادة التعاون مع تركيا والبرازيل، وجنوب أفريقيا ودول أخرى. وبتلك المناسبة، فإني أحيي فريق Crisis Action على جهودهم الرائدة في التأثير على دول البريكس (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا) حول سوريا. وكذلك كان الحال أيضاً فيما يتعلق بالسودان، حيث يوثق تقرير العام الحالي التأثير الملموس الذي كان للمجتمع المدني من خلال الانخراط المتزايد مع الاتحاد الأفريقي.

لتلك الأسباب تحديداً استحقت Crisis Action الحصول على جائزة سكول Skoll Award لريادة الأعمال الاجتماعية لعام ٢٠١٣. يملأني الفخر لرئاسة مجلس إدارة هذه المنظمة الرائعة، والمساعدة على تجسيد قدرات Crisis Action الهائلة على إنقاذ حياة الكثيرين والمساعدة على منع العنف. لقد تسلمت تلك المهمة من نِك جرونو، الذي انتقلت Crisis Action تحت رعايته من منظمة صغيرة ناشئة إلى منظمة غير حكومية دولية رائدة. وأنتهز هذه الفرصة لأعرب له عن عظيم امتناني للمساهمة الاستثنائية التي قدمها لـ Crisis Action إبان ولايته. كذلك أتقدم بالشكر إلى لوتي ليشت التي تركت المنظمة هذا العام بعد خدمة طويلة قدمتها في مجلس الإدارة، على مساهمتها الهائلة في المنظمة منذ أيامها الأولى. وقد خلفتها في مجلس الإدارة مابيل فان أورانج التي حملت لمجلس الإدارة خبرات وتجارب على مستوى عالمي.

بإسم مجلس الإدارة، أتقدم بجزيل الشكر لشركاء Crisis Action ومموليها على تعاونهم ودعمهم المستمر. معاً، نصنع بالفعل الفارق حيثما كان الفارق مهما.

Jan Egeland

جان إيجلاند
رئيس، Crisis Action

هؤلاء نعمل معهم

الشركاء

Action Contre la Faim (ACF)
Aegis Trust
Africa Peace Forum | منتدى السلام الأفريقي
African Research and Resources Forum (ARRF)
Amnesty International | منظمة العفو الدولية
البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان
الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
Bonn International Center for Conversion (BICC)
Broederlijk Delen
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
الوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية
كير الدولية – المملكة المتحدة
كير الدولية – فرنسا
الوكالة الكاثوليكية للتنمية فيما وراء البحار | Catholic Agency for Overseas Development (CAFOD)
Christian Aid
Concordis International
Cordaid
Diakonia
Global Centre for the Responsibility to Protect (GCR2P)
Human Rights First
Human Rights Watch | هيومان رايتس ووتش
صندوق مساعدات الإغاثة الإنسانية | Humanitarian Aid Relief Trust (HART)
ICCO (Interchurch Organisation for Development Cooperation)
IKV Pax Christi
Institute for Security Studies (ISS)
International Alert
مجموعة الأزمات الدولية International Crisis Group
الرابطة الدولية لحقوق الإنسان
International Medical Corps UK
International Rescue Committee
Media in Cooperation and Transition (MICT)
medica mondiale
medico international
Mensen met een missie
Mercy Corps
مبادرة نساء نوبل
NRC | مجلس اللاجئين النرويجي
Oxfam | أوكسفام الدولية
Permanent Peace Movement
Refugees International
Saferworld
Save the Children
Stichting Vluchteling (Netherlands Refugee Foundation)
Tearfund
The Elders
مبادرة حل أزمة جيش الرب
Trócaire
Waging Peace
War Child
World Vision International

أعضاء الشبكة

Amicus/Unite section
Anti-Slavery International
منتدى البدائل العربي
التحالف العربي من أجل دارفور
مبادرة الإصلاح العربية
Article 36
Baptist Union
Britain's General Union (GMB)
British American Security Information Council (BASIC)
British Humanist Association (BHA)
BMF | منتدى مسلمي بريطانيا
مجلس اللاجئين البريطاني
Burma Campaign UK
Burma Initiative Asienhaus
Chatham House
Christian Solidarity Worldwide
Church of England International OffIce | مجلس التفاهم العربي البريطاني CAABU
مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان
Darfur Consortium | كونسورتيوم دارفور
المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية
Foreign Policy Centre (FPC)
Friends of the Earth UK
Global Witness
Greenpeace
Hindu Council UK
مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" / فلسطين
جمعية حقوق الإنسان أولاً (المملكة العربية السعودية)
Institute of Public Policy Research (IPPR)
International Action Network for Small Arms (IANSA)
International Centre for Policy and Conflict (ICPC)
The International Center for Transitional Justice (ICTJ)
International Refugee Rights Initiative (IRRI)
Iraq Body Count
MEDACT
Medical Aid for Palestinians (MAP)
Methodist Church
Methodist Relief and Development Fund (MRDF)
Minority Rights Group International
Mothers' Union
مجلس مسلمي بريطانيا
National Union of Students (NUS)
National Union of Teachers (NUT)
New Israel Fund
Oxford Research Group
اتحاد المحامين الأفارقة
Parliamentarians Network for Conflict Prevention
PeaceDirect
People & Planet
Quaker Council for European Affairs
Quaker Peace and Social Witness (QPSW)
René Cassin
Responding to Conflict
كنيسة اسكتلندا
الجمعية الطبية السورية الأمريكية
منتدى الأديان الثلاثة
Trade Union Congress (TUC)
UNITE the Union
UNISON
United Nations Association (UK)
United Reform Church
Verification Research, Training and Information Centre (VERTIC)
War on Want
Welfare Association
Women's Institute
Zimbabwe Europe Network

تقرير المدير التنفيذي

على مدار العام الماضي، ازدادت حدة النزاع في سوريا، في ظل انقسام سياسي يزداد عمقاً. وقد أسفر النزاع عن مصرع مائة ألف من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء، فضلاً عن ملايين عانوا ويلات النزوح الجماعي عن منازلهم. إن مستوى الفظائع التي نشهدها يمثل بحق وصمة للإنسانية. هذا الوضع لا يمكن أن نتركه يستمر.

كما يوضح هذا التقرير، فقد دفعنا انسداد الأفق السياسي، إلى التركيز على إيصال المساعدات لمحتاجيها. فمن الأهمية بمكان أن نظل، معاً، على يقظتنا، ورفع صوتنا، وإصرارنا على الدفاع عن حقوق واحتياجات وآمال أولئك الذين دمر هذا النزاع حياتهم. وقد استطعنا، أخيراً، أن نرى مجلس الأمن يعترف بالحاجة لإيصال المساعدات عبر الحدود السورية، ورأينا (البريكس) تتحدث بنبرة أقوى وتعترف باحتياج واستحقاق الضحايا للمساعدات. كما رأينا زيادة في قيادة الأمم المتحدة. ولكن ذلك ليس كافياً، إذ أني على ثقة من أننا نستطيع، بزيادة ضغط المجتمع المدني، أن نحقق المزيد والمزيد.

حتى عندما تكون آفاق حل نزاع بمنهج كهذا قاتمة، فإن دورنا أن نبعث الأمل من جديد ونبحث عن فرص إحراز تقدم كانت غائبة عن الجميع. فمن صميم عملنا أن نضمن التزام الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بالمعايير التي يطالبون الآخرين بها، وهو أمر له أهمية خاصة في الشرق الأوسط؛ إذ كان لتلك المقاربة نتائجها الطيبة العام الماضي في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. يوثق هذا التقرير كيف أدت الحملات، المستندة إلى أدلة، إلى سد ثغرات في سياسات الاتحاد الأوروبي التي أبقت وحافظت على المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، والتي أعلن الاتحاد الأوروبي نفسه أنها غير شرعية وتمثل عقبة في طريق السلام. وشمل ذلك تبني الاتحاد الأوروبي المتوقع لخطوط إرشادية حول ملصقات بلد المنشأ على السلع المنتجة في المستوطنات الإسرائيلية، وسياسات أكثر تضييقاً على الامتيازات التي تحظى بها الشركات والبرامج المرتبطة بالمستوطنات. تلك النتائج تمثل نموذجاً قوياً على قدرة المجتمع المدني على محاسبة حكوماته، لعدم اتساق سياساتها الخارجية المعلنة مع تفضيلاتها التجارية.

وفي السودان، أتحنا لشركائنا السودانيين الانخراط المباشر مع كبار المسؤولين في أفريقيا، ونفخر، في هذا الإطار، تنظيمنا جلسة إحاطة نادرة للمجتمع المدني السوداني أمام مجلس السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي؛ حيث استمع السفراء مباشرة إلى زعماء محليين شاهدوا بأعينهم كيف قضى النزاع على حياة الكثيرين وموارد أرزاقهم في مجتمعاتهم. وقد شجعت تلك الشهادات القوية الاتحاد الأفريقي على إعادة دعوة الأطراف المتحاربة إلى التفاوض، وإعادة التشديد على المطالبة بوقف إطلاق النار وتوفير إغاثة إنسانية أكبر.

الالتزام نفسه كان نهجنا في الحملات المشتركة حول جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيش الرب، وهما من الأمثلة التي ساعدت فيها Crisis Action الشركاء على التركيز على تنفيذ خطط العمل والمهام التي ساعدنا في السابق على تأمينها. وفي مالي، استطاعت المناصرة المنسقة أن تؤمّن التزاماً من مجلس الأمن بإدراج معايير جديدة لحقوق الإنسان في المهمة المنوطة بقوات حفظ السلام. تلك جميعاً خطوات عمل قادرة على خلق فارق ملموس للناس على الأرض.

وعلى الصعيد الشخصي، فقد افتقدت كثيراً، أثناء إجازة الوضع بين سبتمبر ٢٠١٢ وفبراير ٢٠١٣، زملائي في Crisis Action ومن الشركاء. وقد تلقيت بعدها تحديثاً بالجهود التي تفوق الوصف التي قام بها شركاء Crisis Action والتأثير الهائل الذي كان لتلك الجهود. شعرت وأنا أطلع على تلك الجهود والنتائج بفخر شديد وبأن حظي كبير أني أعمل مع تلك الشخصيات الرائعة ومع مجموعة من المانحين الذين يوفرون لنا قوة كبيرة.

عهدت، أثناء إجازتي، بمسؤولياتي التنفيذية كاملة لأندرو هدسون، وبالإشراف على حملاتنا لنيكولا ريندروب، وبالإدارة الداخلية لسوزان بومان؛ حيث أداروا جميعاً المنظمة بشكل رائع أثناء غيابي، فلم يكتفوا بتسيير الأمور كالمعتاد، بل وأضافوا تحسينات رائعة. كل ذلك جعلني أسعد كثيراً بالعمل معهم الآن كفريق للإدارة بشكل دائم.

جيما مورتنسن
المدير التنفيذي، Crisis Action

الحملات

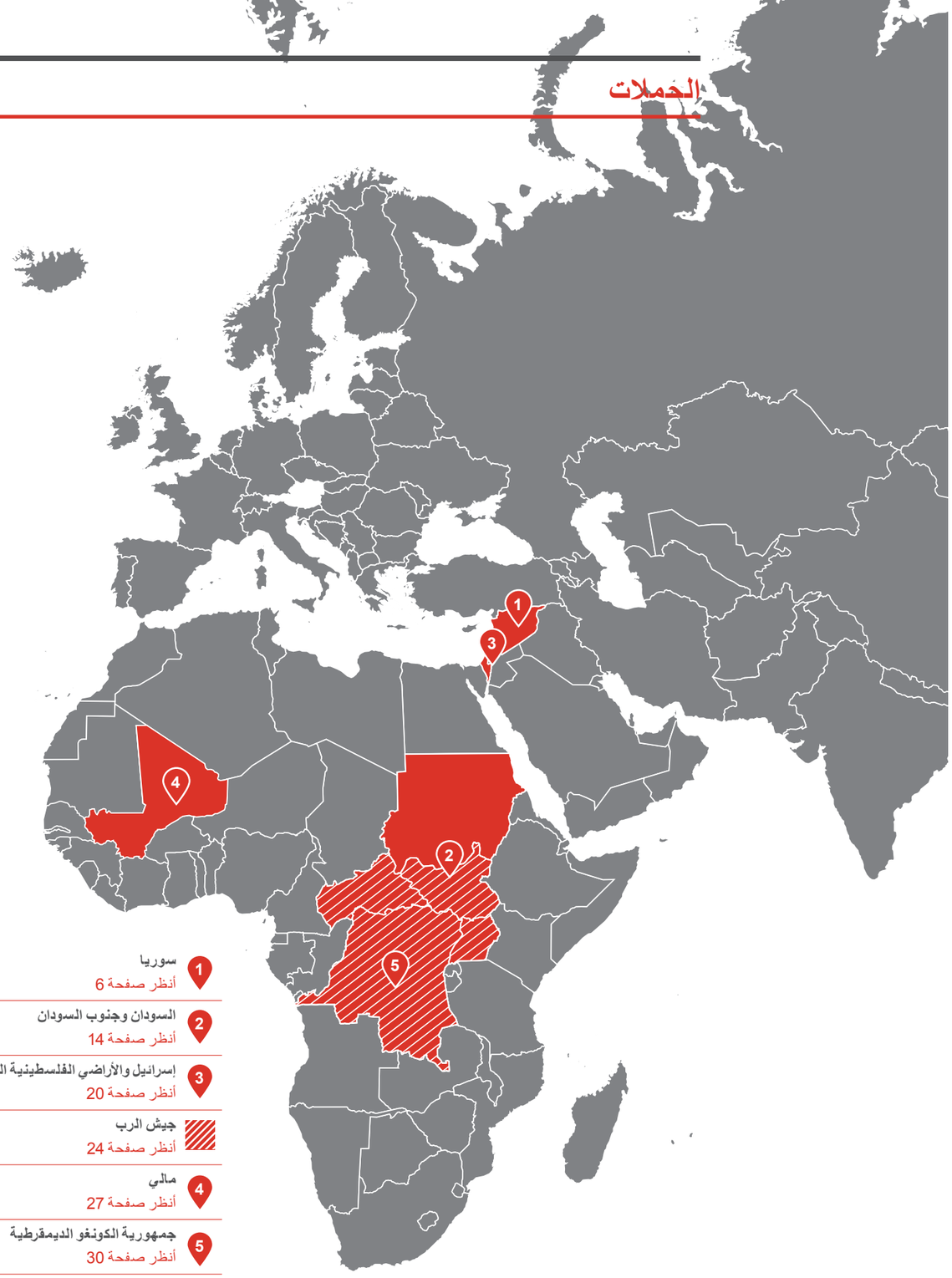

1. سوريا — أنظر صفحة 6
2. السودان وجنوب السودان — أنظر صفحة 14
3. إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة — أنظر صفحة 20
- جيش الرب — أنظر صفحة 24
4. مالي — أنظر صفحة 27
5. جمهورية الكونغو الديمقرطية — أنظر صفحة 30

سوريا

منذ أن واجهت الحكومة السورية المظاهرات الشعبية التي اندلعت في مارس ٢٠١١ بالقمع الوحشي، بدأت سوريا الانزلاق نحو حرب أهلية تكرر فيها تعرض المدنيين الأبرياء لفظائع لا يصدقها عقل، ولجرائم حرب اقترفها طرفي النزاع. واستجابةً للعنف الذي يزداد سوءا، دعمت Crisis Action الشركاء في مطالبتهم بتحرك دولي لإنهاء النزاع وإيصال المساعدات للشعب السوري الذي يعاني الكثير.

▲ صبي يسير بجوار هيكل محترق لدبابة بالقرب من بعض المجمعات السكنية التي دمرت في حلب.
الصورة: توم بيلسون / بانوس

في ربيع ٢٠١١، وبعد اندلاع الاضطرابات العنيفة في سوريا، أطلقت Crisis Action حملة طوارئ للمطالبة بتحرك دولي لوقف إراقة الدماء. وفي ٢٠١٢، ومع ازدياد مستويات العنف سوءاً، ظهرت أزمة لاجئين متنامية، ووصل الموقف بين القوى العالمية حول الاستجابة للأزمة إلى طريق مسدود، وهو ما دفع Crisis Action لدعم الشركاء لحشد جماعات الضغط من أجل إيصال جهود الإغاثة لمحتاجيها في المنطقة.

تذهب التقديرات إلى أن ما يقدر بنحو سبعة ملايين سوري داخل سوريا وفي دول الجوار يحتاجون الآن إلى المساعدات، وذلك في ظل أزمة إنسانية وصفتها الأمم المتحدة بأنها أسوأ أزمة يشهدها العالم اليوم. فخلال العام الماضي، ووسط حالات نزوح جماعية، ودمار لحق بالمنازل، والأسواق، والمرافق الطبية، منع النظام السوري منظمات الإغاثة من تقديم المساعدات، تاركاً الملايين في حالة احتياج شديد.

ومع زيادة الانقسامات عمقاً، بين القوى التي اختارت دعم النظام السوري وتلك التي تدعم المعارضة المسلحة، آثرت Crisis Action أن تركز طاقاتها على دعم الشركاء في تسليط الضوء على الأزمة الإنسانية المتصاعدة في المنطقة، والدفع في اتجاه زيادة حجم جهود الإغاثة للوفاء بالاحتياجات المتزايدة.

في هذا الإطار، دعمت Crisis Action الشركاء من أجل:

- الضغط على الأمم المتحدة لتضطلع بقيادة أكثر ديناميكية وتنسيق أكثر فاعلية للاستجابة الإنسانية داخل سوريا وعبر المنطقة على نطاق أوسع.
- تشجيع تركيا على رفع القيود التي تفرضها على دخول اللاجئين السوريين إلى البلاد، والسماح للمنظمات غير الحكومية الدولية بدعم جهود المساعدات التي تقدمها.
- إقناع البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا — دول مجموعة البريكس — بدعوة الرئيس بشار الأسد للسماح للأمم المتحدة بتقديم المساعدات عبر الحدود مع دول الجوار للمدنيين السوريين.
- حث وتحفيز المانحين على زيادة مساهماتهم في تمويل استجابة أكثر ملاءمة.

"يرجع نجاح Crisis Action إلى قدرتهم الفريدة على جمع تحالف من فاعلين على درجة كبيرة من التنوع والقوة — من خبراء معترف بهم دولياً إلى ساسة سابقين ومنظمات مجتمع مدني، من شتى أنحاء العالم. فعندما كنا غير قادرين، كوكالات إنسانية، على إثارة قضية ما بشكل علني، كانتCrisis Action تعثر على الأصوات القوية التي تستطيع التحدث باسمنا، وبذلك استطعنا خلق تغطية إعلامية مهمة لحملتنا، فأثرنا على النقاش العام في تركيا، مما أدى إلى تحسن بيئة عمل المجتمع المدني في تركيا. "

سيما جينيل كاراوسمانوغلو، المدير التنفيذي، (Support to Life)

"تتسم Crisis Action بالفطنة والفاعلية، ومن المثير للإعجاب حقاً قدرتهم على جمع مبادرات مشتركة في اللحظات التي نستطيع فيها إحداث التأثير."

باربرا جاكسون، مدير الشؤون الإنسانية، كير الدولية

تسخير الدعم رفيع المستوى

في أغسطس، قامت Crisis Action بجمع شركاء العمل الإنساني، ورؤساء دول سابقين وأعضاء بمجموعة الحكماء The Elders، من أجل دق ناقوس الخطر لنزوح أكثر من ١.٥ مليون سوري داخل سوريا عن منازلهم جراء العنف.

قام التحالف بتسليم بيان قوي إلى مجلس الأمن، أوردته برقيات الإعلام الداخلية بالأمم المتحدة كموضوع رئيسي، وساعد ذلك على إحداث تغطية إعلامية على مستوى عالمي حول حجم الأزمة الإنسانية داخل سوريا، ونتيجة لذلك:

- اعتمد نائب السكرتير العام للأمم المتحدة، جان إلياسون، على البيان المشترك في الإحاطة التي قدمها أمام اجتماع مجلس الأمن حول سوريا، داعياً المجلس لتصعيد حجم استجابته جذريا.
- أشارت البارونة فاليري آموس، وكيلة سكرتير عام الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسقة إغاثة الطوارئ، إلى توصيات التحالف في لقاءاتها مع الحكومات الرئيسية بعد زيارتها لسوريا.

▲ تغطية حملة لإقناع تركيا بقبول المزيد من الدعم في وسائل الإعلام التركية، من أجل مساعدة اللاجئين السوريين ، نوفمبر ٢٠١٢

ومع احتدام القتال، امتزج انعدام الأمن مع المعوقات البيروقراطية ليمتنع، عملياً، وصول المساعدات الإنسانية المناسبة عبر خطوط القتال، إلى المحتاجين داخل سوريا، خاصةً في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وهو ما حدا بـ Crisis Action إلى دعم الجهود الرامية إلى زيادة حجم الجهود الإنسانية ودفع الحكومة السورية للسماح بمرور المساعدات عبر الحدود. وكان من تلك الجهود:

- مقال افتتاحي بقلم د. هاني البنا، مؤسس هيئة الإغاثة الإسلامية ورئيس مجلس إدارة المنتدى الإنساني، ذهب فيه إلى أن الدول المحايدة يتعين عليها التأثير على روسيا والصين – حليفتي النظام السوري – لتدعوا الرئيس الاسد إلى رفع القيود المفروضة على تقديم المساعدات للمدنيين.
- اجتماع رفيع المستوى للشركاء لمناقشة دعم الأخضر الإبراهيمي - الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية - للمشاكل التي تواجهها المنظمات غير الحكومية في القاهرة.
- إحاطة مشتركة حول السياسات قدمتها منظمات إنسانية رائدة – قبل اجتماع المانحين الرئيسي حول سوريا في الكويت.
- نشرة إعلامية تدعو الدول الأكثر ثراء في العالم لزيادة دعمها للجهود الإنسانية في سوريا. وقد استجاب المانحون للنداء ووعدوا بتقديم ١.٥ مليار دولار لنداء الأمم المتحدة، رغم أن الصعوبات التي شهدها التقديم الفعلي لتلك المبالغ ما زال يعوق جهود الإغاثة.
- إجتماعات للشركاء مع كبار مسؤولي قسم المساعدات الإنسانية بالمفوضية الأوروبية ووزير الخارجية الألماني، أسفرت عن إحراز تقدم في الإفراج عن التمويل المخصص للمساعدات عبر الحدود.

زيادة الدعم التركي للاجئين السوريين

بحلول صيف ٢٠١٢، أغلقت تركيا حدودها للحد من تدفق اللاجئين السوريين إلى البلاد، مبررة ذلك بمشاكل استيعابية، وهو ما أدى إلى ترك الآلاف عالقين عند الحدود بعد أن حاولوا الهرب من احتدام العنف، لكي يصبحوا فريسة لظروف معيشية مروعة، في ظل محدودية النفاذ إلى المأوى والمياه والصرف الصحي.

وبعد مناقشات للوضع مع شركاء أتراك ودوليين، قامت Crisis Action بتيسير حملة لإقناع تركيا بقبول المزيد من الدعم الدولي ودعم المنظمات غير الحكومية لمساعدة اللاجئين السوريين. وشملت الجهود التي جرت في هذا الصدد:

- تيسير رسالة مفتوحة إلى وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو من جانب شخصيات بارزة من تركيا، وأوروبا، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يحثون فيها بلاده على تحسين نفاذ المنظمات الدولية. وقد تلقت بعض وسائل الإعلام التركية هذا النداء، بما فيها جريدة (زمان) الموالية للحكومة، والتي عززته بمقال مؤيد.
- الحصول على موافقة صناع سياسات دوليين رئيسيين يتمتعون بتأثير داخل تركيا، ليمارسوا المزيد من الضغوط على الحكومة التركية حول تلك المسألة.
- تنسيق المناصرة لحث الحكومة الألمانية على مناقشة دخول وكالات المساعدات والقيود المفروضة على دخول اللاجئين، مع وزير الخارجية التركي أثناء زيارته لبرلين.

وقد أكد الشركاء أن تلك الأنشطة أدت إلى زيادة النقاش داخل تركيا حول دور المنظمات غير الحكومية في دعم جهود استضافة اللاجئين. منذ ذلك الحين وقد ظهرت تحركات واعدة تجاه زيادة العمليات الإنسانية داخل تركيا، والتي دعمت جهود تقديم المساعدات للمدنيين داخل سوريا.

ضمان دعم البريكس لزيادة نفاذ الخدمات الإنسانية

في مارس ٢٠١٣، وبغية الحفاظ على الضغط على الحكومة السورية حتى تسمح بنفاذ دون معوقات للأمم المتحدة لتقديم المساعدات الإنسانية، يسرت Crisis Action حملة مناصرة محددة الأهداف في فترة انعقاد القمة السنوية لدول البريكس ذات التأثير الكبير.

شجعت الحملة دول البرازيل والهند وجنوب أفريقيا على إقناع روسيا والصين بالموافقة على المطالبة العلنية المشتركة للرئيس الأسد بالسماح لنفاذ الخدمات الإنسانية دون معوقات. ونظراً لوضع روسيا كحليف للنظام السوري ومورد سلاح له، فإن بيان من هذه المجموعة قد يكون له تأثير هائل.

"بادرت Crisis Action بالوصول إلينا لوضع سوريا على أجندة قمة البريكس، وبمساعدتهم أقنعنا البريكس بمطالبة الرئيس الأسد بالسماح بنفاذ الخدمات الإنسانية في مختلف مناطق البلاد، وكان ذلك نموذجاً نادراً لاستجابة البريكس لمطالب المجتمع المدني المتعلقة بالسياسة الخارجية. كان لـ Crisis Action دور لا يقدر بثمن في تنسيق هذا التحرك."

نيكول فريتز، المدير التنفيذي،
(Southern Africa Litigation Centre)

▲ التغطية الإعلامية لحملة دول البريكس من أجل دعم زيادة وصول المساعدات الإنسانية..

وقد قامت Crisis Action، قبيل القمة، بتنسيق الجهود التالية:

- الضغط من خلال حشد شركاءنا من المجتمع المدني في البرازيل، وجنوب أفريقيا، والهند، للضغط كلٌ على حكومته، لتحرص على اشتمال نتائج القمة على مطالبة كل أطراف النزاع في سوريا بالسماح بالنفاذ الكامل للخدمات الإنسانية.
- مقالات افتتاحية في الصحافة البرازيلية، والهندية، والجنوب أفريقية، حيث شملت مقالاً بقلم الرئيس البرازيلي السابق فرناندو هنريك كاردوسو، والأسقف دزموند توتو، وجان إجلاند نائب المدير التنفيذي السابق بهيومان رايتس ووتش، والسفير الهندي كي سي سنج، وسلمان شيخ مدير معهد بروكنجز بمركز الدوحة، والناشطة نيكول فريتز.
- نشر رسالة مفتوحة موقعة من ٢٧ شخصية بارزة من دول البريكس، تطالب زعماء تلك الدول بالتحرك لمعالجة معاناة الشعب السوري، وقد طبعت تلك الرسالة على صفحة كاملة في جريدة (ميركوري)، التي تصدر في ديربان، وتم توزيعها داخل أروقة القمة.
- قيام فنان الجرافيتي الشهير، إنديجو، بتنفيذ جدارية مساحتها ٦٠ م.2 على سور قاعة فنية في ديربان، صوّر فيها طفلاً سورياً، وقد حظيت تلك الجدارية بتغطية إعلامية في جنوب أفريقيا، فظهرت على الصفحة الأولى لجريدة (ديلي نيوز)، وكذلك في مجلة (جرازيا) التي تهتم بأساليب الحياة.
- إطلاق شريكنا في جنوب أفريقيا CIVICUS لعريضة على الإنترنت تطالب مسؤولي البريكس بدعم نفاذ الخدمات الإنسانية إلى سوريا، قام بالتوقيع عليها أكثر من ١٤.٠٠٠ شخص.
- حملة على (تويتر) لخلق المزيد من الضغط على دول البريكس حتى تتحرك، وصلت إلى أكثر من ١٣ مليون شخص.

"نسقت Crisis Action أول حملة عالمية حول سوريا استهدفت البريكس، بنجاح، فقد دعمت Crisis Action منظمات محلية في جنوب أفريقيا والهند والبرازيل لإقناع حكوماتهم بالمطالبة بنفاذ الخدمات الإنسانية دون معوقات في سوريا أثناء انعقاد قمة البريكس، وذلك دونما أدنى سعي منCrisis Action لاجتذاب الأضواء. لقد أوضحوا للجميع الصورة التي يمكن أن يكون عليها الانخراط الفعال مع القوى الدولية الصاعدة."

ستيف برايس – توماس، مدير الاستراتيجية
(G20/BRICSAM)، أوكسفام الدولية

▲ جدارية من فنان الشارع الشهير إنديجو على جدار معرض ديربان، تصور طفل سوري. الصورة: الكسيا ويبستر

ساهمت كل تلك الجهود في إحداث اختراق هائل لموقف دول البريكس حول نفاذ الخدمات الإنسانية إلى سوريا. حيث صدرت الوثيقة الختامية للقمة حاملةً أقوى موقف يصدر عن المجموعة حتى الآن. متضمناً مطالبة "كل الأطراف بالسماح وتيسير النفاذ الآمن والكامل دون معوقات للمنظمات الإنسانية إلى كل المحتاجين لمساعدات."

"في منعطف مهم من مسار النزاع في سوريا، مكنتني Crisis Action من الالتقاء بكبار صناع السياسات في الإدارة الأمريكية، وصحفيين في العاصمة واشنطن لأطلعهم على الفظائع التي شاهدتها بنفسي تقع داخل سوريا. لقد كان جهدهم في خلفية المشهد، منقذاً للحياة، بالمعنى الحرفي للكلمة."

عبد القادر دهُون، صحفي وناشط سوري

الحفاظ على الضغط على الأمم المتحدة

على الرغم من هذا التقدم، فقد ظل موقف مجلس الأمن حول سوريا منقسماً. لذلك، عملتCrisis Action مع الشركاء على استثمار بيان البريكس لزيادة الضغط على مجلس الأمن للمطالبة بنفاذ الخدمات الإنسانية دون معوقات، بما في ذلك عبر كافة الحدود السورية، وذلك عن طريق:

- تيسير إرسال رسالة خاصة قوية إلى وكيلة سكرتير عام الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، البارونة فاليري آموس، قبيل الإحاطة التي قدمتها أمام المجلس حول سوريا.
- تنظيم لقاءات مناصرة للشركاء مع أعضاء مجلس الأمن الرئيسيين، لبناء الدعم اللازم لتوفير نفاذ الخدمات الإنسانية دون معوقات على أساس الوثيقة الختامية لقمة البريكس، ودعم روسيا والصين في هذا الصدد.
- مساعدة ناشط حقوق الإنسان الصحفي السوري عبد القادر دهون في تقديم إحاطة لصناع السياسات الأمريكيين.

APPEAL TO THE LEADERS OF BRAZIL, RUSSIA, INDIA, CHINA, SOUTH AFRICA (BRICS):
SHOW YOUR SOLIDARITY WITH THE PEOPLE OF SYRIA

BRICS: Save Syria's future today

▲ رسالة مفتوحة وقعها ٢٧ من الشخصيات البارزة في دول البريكس، وطبعت بمثابة إعلان على مساحة صفحة كاملة في صحيفة (Mercury)، وهي صحيفة ديربان عممت في مؤتمر القمة.

وفي اختراق كبير، استجاب مجلس الامن لتلك الحملة، وبعد عامين من انسداد الأفق في هذا الصدد، قوبلت مطالبة آموس لمجلس الأمن "بالنظر في أشكال بديلة لتقديم المساعدات" من دول الجوار السوري، بتوحد نادر في مواقف الأعضاء، الذين وافقوا على وجوب تقديم المساعدات عبر الحدود.

زيادة تكلفة إجراء معاملات مع الأسد

بالتوازي مع تنظيم حملات حول القضايا الإنسانية، عملت Crisis Action مع الشركاء على استكشاف استراتيجيات مبتكرة أخرى قد تساعد على إنهاء النزاع.

وفي هذا الإطار، نسقت Crisis Action في سبتمبر ٢٠١٢، وقبيل مؤتمر أصدقاء سوريا في هولندا، حملة لإقناع الإدارة الأمريكية بفرض عقوبات تعاقدية استباقية على سوريا. وهو ما قد يعني إعلان أي تعاقد جديد على النفط أو السلاح مع نظام الأسد تعاقداً غير مشروع، في حال اختارت أي حكومة شرعية مقبلة رفض الاعتراف به.

كذلك ساعدت Crisis Action الشركاء على الانخراط مع الحكومة الأمريكية للنظر في تلك التدابير، فضلاً عن المساعدة في نشر مقال في (هافنجتون بوست) بقلم تشارلز ديون، مدير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة (فريدوم هاوس). وقد جاء توقيت نشر المقال متزامناً مع اختتام اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، فلفت الكثير من الانتباه للقضية، مما دفع مسؤولي الخارجية الأمريكية إلى مناقشة امكانية تنسيق التحرك في هذه القضية مع الحكومات الأوروبية.

"لا تنفك Crisis Action أن تثبت كل يوم أن نموذجها في العمل ناجح ومؤثر. فها نحن نرى، المرة تلو الأخرى، صناع السياسات أكثر ميلاً لاتخاذ تحركات أقوى وأكثر فاعلية عندما تنسق المنظمات غير الحكومية جهودها وتتعاون فيما بينها. لقد ساعدت Crisis Action على حدوث ذلك."

كين روث، المدير التنفيذي لهيومان رايتس ووتش

الحفاظ على الضغط الدولي

في نهاية عام آخر من العمل حول سوريا، ساهمت الحملات التي نسقتها Crisis Action، جزئياً، في خلق بعضٍ من إشارات الأمل القليلة، في مشهد كان يبدو بدونها أشد قتامة، ومن بينها التوحد النادر الذي أبداه مجلس الأمن، والبيان الفارق من دول البريكس، حول مشكلة نفاذ الخدمات الإنسانية.

وعلى الرغم من هذا التقدم، لا يزال النزاع في سوريا محتدما وهو يدخل عامه الثالث. وفي ظل تزايد الخسائر والفظائع على كافة الأصعدة، تتزايد الحاجة أيضاً، أكثر من أي وقت مضى، إلى الحفاظ على الضغط المنسق على الأطراف الرئيسية القادرة على إنهاء المعاناة.

▲ سوريون يقفزون فوق الأسلاك الشائكة خلال فرارهم عبر الحدود إلى تركيا
الصورة: ستريبنجر / رويترز

السودان وجنوب السودان

بعد مضي نحو عام على إعلان استقلال جنوب السودان عن السودان، لا يزال الوضع في المنطقة هشاً للغاية. وفي ظل تركيز جهود الوساطة الدولية على تفادي العودة للحرب مرة أخرى بين البلدين، قامت Crisis Action بدعم الشركاء من أجل توجيه الاهتمام الدولي إلى الحاجة لوقف النزاع المستمر، والأزمة الإنسانية داخل السودان.

▲ خسر هذا الرجل ابنته، البالغة من العمر ثماني سنوات، عندما القت القوات المسلحة السودانية القنابل على (بيناميو) في ولاية النيل الأزرق
الصورة: منظمة العفو الدولية

بدأت Crisis Action في العمل حول السودان في ٢٠٠٦، مستهدفة حماية المدنيين في دارفور. وفي ٢٠١٠، اتسعت بجهودها إلى تحاشي وقوع نزاع حول الاستفتاء على استقلال جنوب السدان. ومع تجدد العنف في المنطقة الحدودية في ٢٠١١، دعمت Crisis Action جهود رفع الوعي بالأزمة في المنطقة الأوسع، وتشجيع المجتمع الدولي على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع – خاصةً داخل السودان نفسه.

في أعقاب الانفصال، ظل التوتر سيد الموقف بين السودان وجارتها الجديدة، جنوب السودان، حيث وصل في أبريل ٢٠١٢ إلى حافة الحرب.

أما الوضع داخل السودان نفسه، فكان أسوأ. وفي رد فعل على استمرار المعارضة المسلحة من قِبَل الحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق الحدوديتين، استمرت الحكومة السودانية في حملة القصف الجوي الوحشي العشوائي بصورة شبه يومية.

وقد أجبرت تلك الأوضاع نحو ٢٠٠.٠٠٠ سوداني على الفرار إلى مخيمات في جنوب السودان وإثيوبيا، بينما تزايدت أعداد اللاجئين الذين أجبرتهم الظروف على البقاء داخل جنوب السودان، فحرموا من رعاية مزروعاتهم بسبب أعمال العنف اليومية. ورغم تناقص إمدادات الغذاء، استمرت حكومة الخرطوم في منع الوكالات الإغاثية من الوصول إلى المنطقتين. كذلك انتقدت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي القيود التي فرضتها الحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال على نفاذ الخدمات الإنسانية.

الضغط لتحريك التحالفات القوية

في أبريل ٢٠١٢، وضع الاتحاد الأفريقي خارطة طريق لينتهجها زعيما السودان وجنوب السودان لحل المشاكل العالقة بينهما. وقد أسرع مجلس الأمن بتأييد تلك الخارطة في قراره الذي حمل رقم ٢٠٤٦، وهدد بفرض عقوبات في حال فشل الأطراف في تنفيذ البنود التي وردت بالخطة.

وكان من الجوانب الحاسمة – والتي نتجت جزئياً عن الحملة المستمرة التي اضطلعت بها Crisis Action وشركاؤها – أن اشتملت خطة الاتحاد الأفريقي وقرار مجلس الأمن أيضاً على مطالبة حكومة الخرطوم باتخاذ خطوات لوقف النزاع مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال داخل السودان، والسماح بنفاذ الخدمات الإنسانية لإيصال المساعدات المنقذة للحياة لمحتاجيها في جنوب كردفان والنيل الأزرق (يشار إليهما معاً بـ "المنطقتين" في هذا التقرير). غير أن المجلس لم يُبد سوى القليل من الاستعداد لمواصلة الضغط لتنفيذ مطالبه.

وعملت Crisis Action مع الشركاء، طوال العام، من أجل تسليط الضوء على الوضع الإنساني المؤلم في المنطقتين، وإقناع الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والجامعة العربية بمواصلة الضغط على الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال لوقف الأعمال العدائية، والسماح بنفاذ الخدمات الإنسانية، والانخراط في مفاوضات ضمن جهود شاملة لحل الأسباب الكامنة وراء النزاعات الداخلية المدمرة التي طالما تنشب داخل السودان.

▲ صورة من حملة على احدى وسائل الاعلام الاجتماعية (تويتر) من خلال هاشتاج #ChoosePeace لاستهداف صناع القرار الدوليين الرئيسيين

"لقد كفل العمل في شراكة مع Crisis Action مقاربةً أكثر تماسكاً في حث الاتحاد الأفريقي على الانخراط في السودان؛ حيث أتاح لنا التعاون، سواء بالمشاركة في مبادرات التحالف أو العمل في مراحل تالية لتيسير الحوار رفيع المستوى، أن نوفر معلومات أفضل للقرارات التي اتخذها مجلس السلم والأمن بالاتحاد الافريقي من أجل تحسين حماية المدنيين في السودان."

جاكي سيلييه، المدير التنفيذي بمعهد دراسات الأمن

نحن نختار السلام

مع اقتراب مناسبة مرور عام على استقلال جنوب السودان، قامت Crisis Action ببناء تحالف عالمي لتحدي الادعاءات التي أطلقتها السودان وجنوب السودان بأن شعبيهما يدعمان العودة للحرب، وزيادة الضغط على الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للدفع في اتجاه إنهاء الاعمال العدائية. وشملت تلك الأنشطة:

- نشر بيان مشترك للأسقف دِنغ من السودان، والأسقف لوكودو من جنوب السودان، يطالبان فيه بالسلام في المنطقة. وقد عرض البيان برنامج الأحد (Sunday programme) في قناة البي بي سي، فضلاً عن قناة الجزيرة، وجريدة)الجارديان(.

- تنسيق نداء مشترك يطالب بالسلام، من جانب أكثر من ١٥٠ منظمة مجتمع مدني وجماعة عقائدية في أفريقيا، والشرق الأوسط، وأوروبا، والولايات المتحدة. وقد دعم هذا النداء حملة وسائط اجتماعية، وعروض مثيرة في لندن، وبرلين، وواشنطن العاصمة، ونشاط لمدونين من السودان وجوب السودان. وحظيت تلك الأنشطة بتغطية إعلامية واسعة في وسائط إعلامية أفريقية ودولية رائدة.
- تنظيم حملة وسائط متعددة اعتمدت على الصور وعلى هاشتاج (#ChoosePeace) "اختر السلام" على موقع (تويتر). استهدفت صناع سياسات دوليين رئيسيين، ووصلت هذه الرسالة إلى أكثر من مليوني شخص.

مناصرة رفيعة المستوى مع صناع سياسات

فضلاً عن تعبئة الدعم الشعبي للسلام في السودان، اضطلعت Crisis Action بتيسير الاتصال بصناع قرار رفيعي المستوى في الاتحاد الأفريقي والحكومات المانحة الرئيسية، وأعضاء مجلس الأمن، للضغط عليهم من أجل الحرص على الوفاء بالتزاماتهم، بالمطالبة بتنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي. وشملت تلك الأنشطة:

- ندوة لمسؤولي الاتحاد الأفريقي مع معهد دراسات الأمن في أديس أبابا بإثيوبيا.
- موائد مستديرة ضمت الشركاء مع ممثلي الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة الخاصين للسودان وجنوب السودان.
- الحشد المشترك لجماعات الضغط في مجلس الأمن.

في قمة الاتحاد الأفريقي التي عقدت في شهر يوليو، كانت هناك دلائل على حدوث تأثير لجهودنا. فقد دفع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، جان بِنج، في اتجاه تطبيق خارطة الطريق حول السودان دون إبطاء، رابطاً بين النزاع في جنوب كردفان والنيل الأزرق وبين الأعمال العدائية الأوسع بين السودان وجنوب السودان، وحث على إحداث تقدم قبل ٢ اغسطس.

في أوروبا، أعرب مجلس الشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي عن دعمه القوي لقرار مجلس الأمن رقم ٢٠٤٦، بما في ذلك فرض عقوبات حال عدم التنفيذ. بينما أعلن رئيسا مجلس السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي لشهري أغسطس وسبتمبر — مصر وجيبوتي — التزامهما بجعل السودان أولوية على أجندة الاتحاد الأفريقي.

"كفلت Crisis Action، من خلال قدرتها على إيصال قادة المجتمع المدني لصناع القرار مباشرةً، درايةً أفضل لسياسات الاتحاد الأفريقي، باحتياجات وتجارب الشرائح الأكثر تضرراً من النزاع."

د. علي مصطفى، السكرتير العام للمجلس الأفريقي للقيادات الدينية.

The East African
OPINION
Roadmap for North and South fine, but what starving Kordofan needs is peace inside Sudan

▲ مقال رأي بقلم المطران اندودو من جنوب كردفان في صحيفة شرق أفريقيا

العمل مع الاتحاد الأفريقي حول جنوب كردفان والنيل الأزرق

مع وساطة الاتحاد الأفريقي في المباحثات بين السودان وجنوب السودان، استطاعت الدولتان إحراز تقدم في سبتمبر حول القضايا الرئيسية، مثل اقتسام عائدات النفط، وترسيم الحدود، والتجارة عبر حدود البلدين. غير أن التوتر ظل قائماً داخل السودان، بين الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان — الشمال.

وبفضل ما قدمه مكتب أوكسفام Oxfam في أديس أبابا من مشورة رائعة ومساعدة، قامت Crisis Action بدعم الشركاء الأفارقة لضمان تعامل الاتحاد الأفريقي مع النزاع المتواصل في جنوب كردفان والنيل الأزرق بوصفه إحدى أولويات الاتحاد. وشملت الأنشطة في هذا الصدد:

- جمع ١٤٥ منظمة غير حكومية من شتى أنحاء أفريقيا لإصدار بيان عام، يحث الرئيس الجديد لمفوضية الاتحاد الأفريقي، د. نكوسازانا دلاميني- زوما، ومجلس السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي على التركيز على إنهاء النزاع في المنطقتين والإصرار على جدول زمني لتحقيق تقدم في هذا الشأن.
- نشر مقال للأسقف أندودو من جنوب كردفان، في جريدة (إيست أفريكان)، ينتقد الاستجابة غير المناسبة من الاتحاد الأفريقي للتكلفة البشرية الباهظة للنزاع.

▲ الوفد متعدد العقائد في الاتحاد الأفريقي؛ موكيش كابيلا يتحدث في مؤتمر صحفي في نيروبي؛ وسليم أحمد سليم ينادي بمقاربة شاملة لنزاع السودان

وقد أسفر ذلك عن تبني الاتحاد الأفريقي لبعض التوصيات الرئيسية للتحالف في بيانه الصادر في أكتوبر. واستمر الضغط من Crisis Action وشركائها لتنفيذ قرارات الاتحاد الأفريقي، عن طريق:

- إرسال وفد متعدد العقائد ضم قيادات مسيحية وإسلامية من جنوب كردفان والنيل الأزرق إلى أديس أبابا، لعقد اجتماع رفيع المستوى مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، وسفراء مصر، ونيجيريا، وأوغندا، والجامعة العربية، ودبلوماسيين من الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والنرويج، وكندا.
- تنظيم جلسة إحاطة خاصة لأعضاء الوفد متعدد العقائد أمام مجلس السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي، قبل يوم من انعقاد جلسة المجلس التي ناقش فيها الخطوات التالية حول السودان وجنوب السودان — وكانت تلك أول جلسة إحاطة رسمية تقدمها منظمات غير حكومية أمام مجلس السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي.

"من خلال تنسيق وفد متعدد العقائد، يضم قيادات مسيحية وأخرى مسلمة من جنوب كردفان والنيل الأزرق، لتقديم إحاطة أمام مجلس السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي، أتاحت Crisis Action للمدنيين أن يطالبوا قياداتهم، بشكل مباشر، بالتحرك لوقف الفظائع التي يواجهونها ومجتمعاتهم."

شارا جوزيف، ناشطة من النيل الأزرق.

قبيل قمة الاتحاد الأفريقي في يناير ٢٠١٣، قامت Crisis Action بـ :

- تنظيم مؤتمر صحفي عالمي في نيروبي، دعا فيه الأسقف أندودو، والناشط السوداني شارا جوزيف، ورئيس مكتب الأمم المتحدة السابق في السودان، د. موكيش كابيلا، زعماء الاتحاد الأفريقي لجعل السلام ونفاذ الخدمات الإنسانية في المنطقتين من أولويات الاتحاد.
- إطلاق نداء من ٣٥٠ منظمة غير حكومية أفريقية، يطالب الاتحاد الأفريقي بتحرك أكبر حول الأزمة.

وأسفرت تلك الجهود عن ممارسة الاتحاد الأفريقي لضغوط غير مسبوقة على أطراف النزاع، وتحديد مواعيد نهائية لبدء المفاوضات المباشرة، والدعوة لتلقي مقترحات لتيسير نفاذ الخدمات الإنسانية في المنطقتين. وكان من الأمور الفارقة، إبداء الزعماء الأفارقة تفهمهم واعترافهم بإمكانية انتشار النزاع إلى المنطقة بأسرها، وما يستطيعون القيام به من دور للحيلولة دون ذلك.

غير أن افتقاد الثقة بين الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان — الشمال حال دون إحداث أي اختراق على الأرض، واستمر العنف في المنطقتين، لترتفع تكاليفه على السكان المدنيين في المنطقة.

"لا تنفك Crisis Action أن تقود حملات ذكية ودقيقة في تحديد أهدافها، تُحدث، بما تضمه من وكالات إنسانية ولاعبين مؤثرين آخرين، تأثيراً حقيقياً بالنسبة للمدنيين على الأرض."

جاسمين ويتبريد، المدير التنفيذي لهيئة إنقاذ الطفولة الدولية

العمل على الأسباب الجذرية للنزاع

رغم تحسن قيادة الاتحاد الأفريقي للأزمة، فقد ظهر التعثر في آفاق السلام في المنطقة، في أوائل ٢٠١٣، نتيجة انسداد السبل السياسية، في ظل استمرار اللاعبين الدوليين في انتهاج مقاربة غير شاملة (القطعة – قطعة) في التعامل مع المشاكل بين السودان وجارتها، وهو ما دفع Crisis Action للعمل مع شركائها من أجل تشجيع الفاعلين الرئيسيين على معالجة المشاكل الأوسع الكامنة وراء النزاع، بدلاً من محاولة حل المشاكل – مثل مشاكل عائدات النفط، وترسيم الحدود، والتمرد – فرادى، أي كل منها بمعزل عن الأخريات.

في ذكرى حلول العام العاشر على اندلاع العنف في دارفور، قامت Crisis Action بتنسيق تحالف ضم ٩٨ سياسياً من المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وأستراليا، لينشروا رسالة مفتوحة مشتركة يطالبون فيها حكوماتهم بقيادة جهود بناء السلام التي يضطلع بها مجلس الأمن ومعالجة المحركات الأساسية للنزاع في شتى أنحاء السودان، بما في ذلك دارفور.

▲ صبي جريح ينتظر في معسكر للأمم المتحدة إلى أن يتم تحويله إلى مستشفى آخر ليتلقى مزيدا من العلاج.
الصورة: سفين تورفين / باتوس

”كان نشاط Crisis Action في تعبئة منظمات غير حكومية عربية وأفريقية لتسليط الضوء على الأزمة الإنسانية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق السودانيتين، شديد الأهمية ومحورياً، في تطوير الدعم الدولي الذي استهدف معالجة الأزمة.“

السفير برنستون ليمان، مبعوث الولايات المتحدة الخاص للسودان وجنوب السودان.

وإبان اجتماع القادة الأفارقة في قمتهم التي عقدت في مايو احتفالاً باليوبيل الذهبي للاتحاد، عملت Crisis Action مع الشركاء لحث القادة على إعادة النظر في المقاربة التي ينتهجها الاتحاد حيال الأزمة، وذلك عن طريق:

- تنسيق بيان إعلامي مشترك من أكثر من ١٢٠ منظمة غير حكومية من شتى أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط، يحذر من تدهور الوضع ويطالب الاتحاد الأفريقي بمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار المزمن في السودان.
- الاتساع بأصداء هذه الرسالة بنشر مقال للدكتور سليم أحمد سليم، السكرتير العام السابق لمنظمة الوحدة الأفريقية ورئيس وزراء تنزانيا الأسبق، نشر في صحف رائدة في كينيا، وتركيا، وألمانيا، والشرق الأوسط.
- خلق اتفاق بين تحالف لخبراء سودانيين وعرب حول توصيات للاتحاد الافريقي بتبني مقاربة شاملة لإنهاء النزاعات في السودان والترتيب للقاء خاص جمع أعضاء التحالف مع صناع القرار الرئيسيين في الاتحاد الأفريقي في هذا الشأن.
- تحفيز إصدار نداء مشترك من اعضاء الكونجرس الأمريكي لوزير الخارجية جون كيري، يحثونه فيه على الدفع في اتجاه مقاربة شاملة لنزاعات السودان في قمة الاتحاد الأفريقي. كما أتاحت Crisis Action للشركاء السودانيين الالتقاء بدونالد بوث، سفير الولايات المتحدة في إثيوبيا، في بداية زيارة كيري.

استجاب الاتحاد الافريقي والولايات المتحدة لمطالبات شركائنا بالتحرك، فأعلنّا الالتزام بمعالجة المسببات الرئيسية للنزاع في شتى أنحاء أفريقيا، وسلطنا الضوء على الوضع الإنساني في جنوب كردفان والنيل الأزرق، بوصفه مصدر قلق بالغ.

تسخير النفوذ العربي حول السودان

اعترافاً بما للدول العربية من تأثير بالغ على حكومة الخرطوم، قامت Crisis Action بتنسيق استراتيجية تستهدف إقناع تلك القوى بممارسة ضغوط أكبر من أجل الوصول إلى حل للنزاع، وشمل ذلك:

- دعم التحالف العربي من أجل دارفور – وهو منظمة تضم أكثر من ١٢٠ منظمة مجتمع مدني في ١٩ دولة عربية – في مطالبته الجامعة العربية بالعمل من أجل التوصل إلى حل سياسي شامل للنزاع في السودان.
- العمل مع التحالف العربي من أجل دارفور وكونسورتيوم السودان – وهو تحالف يضم أكثر من ٥٠ منظمة مجتمع مدني – على إصدار إحاطة مشتركة للمشاركين في مؤتمر الدوحة للمانحين حول دارفور. وقد أوضحت تلك الإحاطة بجلاء، أن السلام في دارفور مستحيل دون جهود موازية لحل النزاع في جنوب كردفان والنيل الأزرق.
- نشر مقال للدكتور نجيب بن محمد النعيمي، وزير العدل القطري السابق، يدعو فيه بلاده إلى قيادة طريق المقاربة الشاملة للنزاع في السودان. وقد نشر المقال في جريدة الشرق الأوسط، واسعة الانتشار، كما أوردته النشرة الإلكترونية اليومية للأمم المتحدة.

▲ ثلاث نساء من النازحين يتمكنّ من إيجاد ملجأ تحت شجرة في (سوماري) بولاية النيل الأزرق، السودان. الصورة: منظمة العفو الدولية

في أبريل ٢٠١٣، أصدرت الجامعة العربية بياناً أدانت فيه الهجمات في شمال كردفان، وربطت فيه، للمرة الأولى، بين عملية السلام في دارفور والنزاع في المنطقتين.

الحفاظ على التركيز على المساعدات الإنسانية

على الرغم من توقيع السودان على اتفاق لتسهيل نفاذ الخدمات الإنسانية في يونيو ٢٠١٢، وتوقيعها اتفاقاً مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال في أغسطس، فقد حال تأزم الموقف بينهما على الأرض دون تحول تلك الاتفاقيات إلى واقع عملي.

إزاء هذا الوضع، قامت Crisis Action بتيسير اجتماع للشركاء مع صناع السياسات الرئيسيين لتسليط الضوء على خطورة الأزمة الإنسانية وإلحاحها، وتفنيد إصرار الحكومة السودانية المعلن على وجود مبالغة في تصوير حجم الأزمة، وهو ما أسفر عن الحفاظ على الاهتمام الدولي بالحاجة لإيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى محتاجيها في جنوب كردفان والنيل الأزرق، وبعد شهور من الركود في الموقف، ساهم هذا الضغط الدولي القوي في بدء مفاوضات مباشرة بين السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال بوساطة الاتحاد الأفريقي، وفي أبريل ٢٠١٣، كان نفاذ الخدمات الإنسانية على قمة أولوياتها.

”تقف Crisis Action في مقدمة الصفوف في الانخراط مع قوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد كانت جهودهم في دعم المجتمع المدني الإقليمي، للانخراط مع قطر حول دورها في معالجة الحروب الأهلية في السودان، جهوداً استراتيجية ومتميزة.“

د. نجيب بن محمد النعيمي، وزير العدل القطري السابق، والمحامي في مجال حقوق الإنسان الدولية.

أمامنا طريق طويل

خلال حملات العام الماضي حول السودان، ساعدت Crisis Action على تأمين بعض السوابق المهمة، والتي شملت الاعتراف بخطورة الأزمة على المنطقة بأسرها، وضرورة بذل قادة الاتحاد الأفريقي جهوداً أكثر حسماً للتوصل إلى حلول. غير أن هناك عقبات هائلة لا تزال قائمة، كما أن الوضع على الأرض ما زال صعباً. لذلك، فلا غنى عن استمرار الضغط الدولي والوساطة الواقعية الحصيفة بين كل الأطراف، إذا ما أردنا للسلام المستدام أن يتحقق على أرض السودان.

استمر التوسع الإسرائيلي في المستوطنات بالضفة الغربية، بوتيرة متسارعة، طوال العام الماضي، بالتوازي مع إزالة لمبانٍ ومنشآت فلسطينية. وإزاء تلك الأوضاع، وخسارة المئات من الفلسطينيين لمساكنهم، وتدهور أوضاعهم، اتسعت Crisis Action وشركاؤها بحملتهم لحث الاتحاد الأوروبي على الانتقال من إدانة المستوطنات إلى اتخاذ تحركات عملية.

▲ فلسطينيون بجانب مستوطنة خارج القدس الشرقية
الصورة: مجلس الكنائس العالمي (WCC) برنامج المرافقة المسكوني في فلسطين وإسرائيل (EAPPI)

تعمل Crisis Action منذ ٢٠٠٧ مع الشركاء لتسليط الضوء على الآثار الإنسانية للحصار الإسرائيلي المفروض على غزة. وقد دعمت Crisis Action، هذا العام، الشركاء لدفع الاتحاد الأوروبي لاتخاذ خطوات لإنهاء التجارة مع المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة في الضفة الغربية، والتي تهدد بجعل حل الدولتين غير قابل للتطبيق عملياً.

ورغم أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير مشروعة بموجب القانون الدولي، فقد استمر التوسع فيها بمعدلات خطيرة، ولا أدل على ذلك من أن ارتفاع عدد المستوطنين من ٢٥٠٠٠٠ عند توقيع اتفاقيات أوسلو في ١٩٩٣ إلى ٥٥٠٠٠٠ الآن، مما يهدد إمكانية التحقق السلمي لحل الدولتين.

وعلى الأرض، كان للتوسع في المستوطنات آثار مدمرة على السكان الفلسطينيين: حيث أفضت البنية التحتية للمستوطنات، من طرق ونقاط تفتيش، والجدار الإسرائيلي العازل، المثير للجدل، إلى حرمان الفلسطينيين من خدمات أساسية، والحد من نفاذهم لمصادر حيوية مثل المياه والأراضي الزراعية.

▲تغطية تقرير (Trading Away Peace) في صحيفة لوموند، نوفمبر ٢٠١٢

في أوروبا، أدان الاتحاد الأوروبي بوضوح التوسع الإسرائيلي في المستوطنات قائلاً إن: "المستوطنات غير مشروعة بموجب القانون الدولي، وتمثل عقبة أمام السلام، وتهدد بجعل حل الدولتين مستحيلاً." بالرغم من أن على أرض الواقع، ساعدت السياسات والتجارة الأوروبية على الحفاظ على المستوطنات.

واستجابة لمخاوف الشركاء، قامت Crisis Action بتكوين تحالف قوي للضغط على الدول الأعضاء لمعالجة الثغرات الرئيسية في سياسات الاتحاد الأوروبي، والتي تتيح لتجارة المستوطنات مع أوروبا أن تزدهر.

"هذا التقرير الفارق حدد تدابير ملموسة يتعين على الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء السبع والعشرين أن يتبنوها، لاستعادة مصداقية مواقف الاتحاد الأوروبي، واحتواء سياسة المستوطنات. وهي توصيات تستحق أن ينظر فيها بجدية من أعلى المستويات."

هانز فان دِن بروك، مفوض الاتحاد الأوروبي السابق للعلاقات الخارجية (١٩٩٣-١٩٩٩)

Au Louvre, Raphaël, peintre et patron de PME
Le Monde
Israël-Palestine : l'Europe se renie

▲ تقرير مشترك للمنظمات غير الحكومية لرفع الوعي حول مساعدة أوروبا على استمرار المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، أكتوبر ٢٠١٢

تجارة تنأى بالسلام

تمثل حجر الزاوية في استراتيجية Crisis Action حول المستوطنات في نشر تقرير بعنوان Trading Away Peace: How Europe helps sustain illegal Israeli settlements' (تجارة تنأى بالسلام: كيف تؤازر أوروبا المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة) في أكتوبر ٢٠١٢، والذي قامت بوضعه ٢٢ منظمة غير حكومية من ١١ دولة أوروبية. وكشف عن أن الاتحاد الأوروبي يستورد بضائع بقيمة ٢٣٠ مليون يورو سنوياً من المستوطنات الإسرائيلية - أي ١٥ ضعف ما يستورده من الشركات الفلسطينية.

في المقدمة التي كتبها لهذا التقرير، اعتبر هانز فان دِن بروك - مفوض الاتحاد الأوروبي السابق للعلاقات الخارجية - التوسع في المستوطنات عاملاً "حاسماً" في منع استئناف حقيقي لمفاوضات السلام بين إسرائيل وفلسطين؛ بل وحث الزعماء الأوروبيين على النظر إلى توصيات التقرير باعتبارها فرصة حاسمة للحفاظ على حل الدولتين.

حدد التقرير مجموعة من التدابير التي تتيح للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء - إذا ما تبنوها - إنهاء الدعم الأوروبي للمستوطنات. وشملت التدابير المقترحة الرئيسية:

- اشتراط وضع الملصقات الدقيقة على السلع — بما يتسق مع قانون حماية المستهلك بالاتحاد الأوروبي نفسه — تفادياً لبيع منتجات المستوطنات تحت شعار مضلل ("صنع في إسرائيل").
- استبعاد شركات المستوطنات من برامج تمويل الاتحاد الأوروبي، واتفاقيات التعاون، وعمليات المشتريات الحكومية.

نُشر التقرير بالإنجليزية والفرنسية والألمانية، وحظي بتغطي إعلامية واسعة، حيث تناوله أكثر من ٢٠٠ مقال في مختلف الصحف الأوروبية والشرق أوسطية والأمريكية، كما حظي بتغطية خاصة في (التلجراف - المملكة المتحدة) و(دير شبيجل - ألمانيا) و(لوموند - فرنسا) و(شبكة فوكس الإخبارية - الولايات المتحدة). كذلك تناولت التقرير بالمناقشة العميقة العديد من المقالات بأقلام صحفيين أوروبيين بارزين. رتبت لهم Crisis Action زيارات إلى المستوطنات الإسرائيلية. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت Crisis Action على نشر مقالات رأي تابعت أصداء التقرير بأقلام شخصيات بارزة.

تجديد النقاش

أحدث التقرير تأثيراً فورياً، حيث صدرت ردود أفعال سريعة عليه، من الخارجية الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية على حد سواء. ووصفه الاتحاد الأوروبي بالـ "شمول" وأقر بأنه قدم "مساهمة مهمة في النقاش الجاري". وتبناه برلمانيون في مختلف انحاء أوروبا بأسئلة وجهّوها لحكوماتهم.

وللاستفادة من هذا الزخم والبناء عليه، اضطلعت Crisis Action بتيسير منتدى في بروكسل مع دبلوماسيين ومسؤولين من الاتحاد الأوروبي لمناقشة كيفية تطبيق توصيات التقرير على أرض الواقع. وبعد مرور نصف سنة على نشره، ما زال التقرير ونتائجه يذكران ويُقتبس منهما في الإعلام، ومراكز الفكر، وصناع السياسات، والبرلمانيين في شتى أنحاء أوروبا.

"يطرح تقرير (Trading Away Peace) موجزاً للمشاكل المرتبطة بالمستوطنات غير الشرعية، والتي تعد عنصراً مدمراً، بشكل متزايد، لحياة الفلسطينيين، ولمفهوم اتفاق السلام نفسه في الشرق الأوسط، على حد سواء."

إيمون جيلمور، وزير الخراجية الأيرلندي السابق

▲ تمرّ للبيع في المملكة المتحدة، وفقا للمبادئ التوجيهية لوضع الملصقات، التي أدخلتها الحكومة البريطانية في عام ٢٠٠٩، التسمية تنص بوضوح على "منتجات استيطانية إسرائيلية" الصورة: Quaker Peace and Social Witness

واصلت Crisis Action تنسيق أنشطة المناصرة ومشاركة المعلومات لتحالف المنظمات غير الحكومية الذي أصدر التقرير طوال الفترة الباقية من السنة. وشمل ذلك:

- تيسير المناصرة على يد خبراء مؤثرين، مثل د. فيليس ستاركي، في عواصم أوروبية.
- العمل مع شخصيات بارزة لنشر مقالات مهمة في وسائل الإعلام الرئيسية لشرح الحاجة لتحرك الاتحاد الأوروبي تجاه المستوطنات. وقد أطلقت تلك المقالات نقاشاً عاماً مهماً حول القضية.
- تنسيق أوراق سياسات مفصلة تحمل نصائح للدول الأعضاء حول التدابير التي يجب اتخاذها لإنهاء التجارة مع المستوطنات.

▲عائلة فلسطينية بالقرب من مستوطنة إسرائيلية في بلدة أم الخير
الصورة: كيرين مانور / Activestills.org

▲تغطية واسعة النطاق لتقرير (Trading away Peace)

تقدم في سياسات الاتحاد الأوروبي

بالتوازي مع نشاط التحالف، استمر تزايد الدعم لتحرك الاتحاد الأوربي من أجل معالجة مسألة التجارة مع المستوطنات غير الشرعية، بوتيرة منتظمة خلال العام الماضي.

في بداية ٢٠١٢، كانت المملكة المتحدة هي الدولة العضو الوحيدة التي تبنت سياسة ملصقات تجاه السلع القادمة من المستوطنات، بينما لم تكن القضية مطروحة على أجندة الاتحاد الأوروبي. ولكن، في ربيع ٢٠١٣، تغير المشهد السياسي بشكل ملحوظ:

- المملكة المتحدة، وفرنسا، وهولندا، والنمسا، وإسبانيا، والدنمارك، ومالطا، ولكسمبورج، وبلجيكا، والبرتغال، وفنلندا، وأيرلندا، وسلوفينيا أعربت كلها عن دعمها لوضع الملصقات الدقيقة على منتجات المستوطنات.
- طالبت كاثرين آشتون، الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي، كل الدول الأعضاء بضمان التطبيق الكامل للتشريعات الأوروبية القائمة حول الملصقات الدالة على المنشأ، كما التزمت بوضع خطوط إرشادية في هذا الشأن لأوروبا بأسرها.
- كان الاتحاد الأوروبي يعمل على تبني خطوط إرشادية حول الملصقات الدالة على المنشأ، تطبق على كل الدول الأعضاء، اتساقا مع قانون حماية المستهلك القائم.

"تقرير عبقري — رصين، وموثوق، وصادم"

نك ويتني، الرئيس التنفيذي السابق لوكالة الدفاع الأوروبية، وكبير مستشاري السياسات بالمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية حالياً.

- تم إدخال تدابير جديدة لاستبعاد الشركات المتعاملة مع المستوطنات غير الشرعية من التعاون الاوروبي وبرامج التمويل.
- التزم الاتحاد الأوروبي بالتأكد من أن كل الاتفاقيات المبرمة مع إسرائيل تنطبق على حدودها الدولية المعترف بها دولياً فقط، وهي حدود ما قبل ١٩٦٧.

مثلت تلك التحركات تقدماً على خلفية وضع معقد سياسياً، والمأمول أن تؤدي تلك التحركات، وتحركات أخرى، بما ينجم عنها من زيادة تكلفة توسع المستوطنات، إلى المساهمة في التوصل إلى حل عادل وسلمي للنزاع في نهاية المطاف.

"يمثل التقرير مساهمة مهمة في النقاش الجاري حول قضية المستوطنات وقضايا أخرى مرتبطة بعملية السلام في الشرق الأوسط"

وفد الاتحاد الأوروبي إلى إسرائيل.

على مدى أكثر من عقدين من العنف والاختطاف والنزوح الجماعي، عانت مجتمعات في مختلف بقاع وسط أفريقيا من فظائع يعجز عن وصفها اللسان على يد جيش الرب. وإزاء هذا الوضع، كانت Crisis Action قد قامت بتنسيق حملة ناجحة لدفع الأمم المتحدة إلى تبني استراتيجية شاملة حول جيش الرب، ثم قامت بتعبئة الشركاء للضغط في اتجاه التنفيذ السريع لتلك الاستراتيجية.

▲ ضحية لجيش الرب في أوغاندا، حيث تم قطع أنفه وشفتاه وأذناه
الصورة: كريستيان بوبست

مثلت جمهورية الكونغو الديمقراطية أولوية في حملات Crisis Action بين عامي ٢٠٠٨ – ٢٠١٢، حيث ركزت المناصرة المشتركة على: توفير حماية أممية أفضل للمدنيين، وتوقيف زعماء الميليشيات المقيمين في الخارج، والمساءلة عن العنف الجنسي، وإصلاح القوات المسلحة الكونغولية. وبعد أن كللت جهودنا بتأثير كبير على المهمة الجديدة لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في منتصف ٢٠١٢، أنهت Crisis Action نشاطها الذي استمر مدة طويلة حول هذا الملف. غير أن تجدد العنف في جوما في أواخر ٢٠١٢ دفع Crisis Action إلى إطلاق استجابة طوارئ رفيعة المستوى.

يعتبر جيش الرب، بزعامة جوزيف كوني، من أكثر الجماعات المتمردة إثارة للرعب في أفريقيا. بدأ نشاط تلك الجماعة في شمالي أوغندا منذ ٢٦ سنة، لتمتد حملات الرعب التي يمارسها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان.

اشتهرت تلك الجماعة باختطاف وقتل الأطفال، أو تجنيدهم قسرياً في صفوفها. وكثيراً ما يُجبر الضحايا على القيام بأعمال وحشية تجاه مجتمعاتهم، فيلحق بهم العار ويمنعهم هول ما اقترفوه من العودة إلى عشيرتهم. آلاف فقدوا مساكنهم وموارد رزقهم نتيجة عنف جيش الرب، وكثيرون غيرهم يعيشون في خوف دائم من هجماته.

في يونيو ٢٠١٢، وبعد عامين من الحملات محددة الأهداف التي يسرتها Crisis Action، تلقى مجلس الأمن، للمرة الأولى، استراتيجية حول جيش الرب طرحها عليه السكرتير العام. حققت هذه الخطة الشاملة الكثير من الأهداف التي طالما طالبت بها حملات Crisis Action وشركائها، وتمحورت حول قضايا كانت في قلب جهود المناصرة التي بذلها التحالف. وشمل ذلك:

- دعم الأمم المتحدة لقوة عسكرية تتبع للاتحاد الأفريقي تقوم باعتقال أفراد جيش الرب.
- تحسين تدابير حماية المدنيين.
- توفير دعم أكبر لجهود نزع السلاح وتسريح الأفراد من جيش الرب.
- توفير مساعدات طويلة الأجل لإعادة بناء المجتمعات التي دمرتها هجمات جيش الرب.

قوة شهادة شهود العيان

من أجل زيادة الضغط على أعضاء مجلس الأمن كي ينفذوا استراتيجية الأمم المتحدة، قامت Crisis Action بترتيب زيارة لناشطين مؤثرين من جمهورية الكونغو الديمقراطية – القس بنوا كينياليجو والراهبة أنجيليك نامايكا – إلى الولايات المتحدة وأوروبا، ليدليا بشهاداتهما على آثار فظائع جيش الرب، ويقدما توصياتهما لصناع السياسات الدوليين حول التحركات اللازمة لحماية مجتمعيهما.

في نيويورك، عملت Crisis Action مع دبلوماسيين في مجلس الأمن لترتيب جلسة إحاطة نادرة للقس بنوا والراهبة أنجيليك أمام المجلس، بالاشتراك مع شريكنا الأمريكي "مبادرة حل أزمة جيش الرب". كانت تلك هي المرة الأولى التي يستمع فيها مجلس الأمن مباشرة لمجتمعات عانت من عنف جيش الرب في شمال شرق الكونغو.

▲ الصورة العليا: نشطاء كونغوليون يدلون بشهادتهم أمام مجلس الأمن بالأمم المتحدة. الصورة السفلى: شركاء Crisis Action، وناشطين محليين، وموظفين رسميين عن الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي يعقدون مؤتمرا صحفيا مشتركا حول جيش الرب، بمقر الامم المتحدة في نيويورك..

في واشنطن العاصمة، قدم نشطاء إحاطة للكونجرس، والتقوا بمسؤولين في البيت الأبيض ووزارتي الخارجية والدفاع. بعد الزيارة أقرت لجنة الكونجرس التي قدموا إحاطتهم أمامها، تشريعاً يمكن الولايات المتحدة من تحديد جائزة لمن يقبض على جوزيف كوني.

في باريس وبروكسل، التقى القِس بنوا والراهبة أنجيليك مع ممثلين رئيسيين للدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، والبرلمان الأوروبي للضغط من أجل ممارسة الاتحاد لقيادة أكبر تجاه جيش الرب.

"بفضل Crisis Action استطعت أن أدلي بشهادتي أمام مجلس الأمن، والكونجرس الأمريكي، وصناع السياسة في أوروبا، حول فظائع جيش الرب والخطوات الواجب اتخاذها لحماية مجتمعاتنا. لقد عزز العمل مع Crisis Action وشركائها صوت مجتمعنا بشكل هائل."

القِس بنوا كينياليجو، ناشط كونغولي.

كذلك قامت Crisis Action بتنظيم مؤتمر صحفي في الأمم المتحدة، ضم نشطاء كونغوليين، و منظمة هيومان رايتس ووتش HRW، و "مبادرة حل أزمة جيش الرب" مع مبعوثي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وذلك قبيل المشاورات الرسمية التي أجراها مجلس الأمن حول جيش الرب. وبعد أيام، أصدر مجلس الأمن بياناً رئاسياً شديد اللهجة حول جيش الرب، ترددت فيه أصداء مطالبات التحالف بالتنفيذ السريع للخطة.

"لعبت Crisis Action دوراً محورياً في تأمين أول استراتيجية إقليمية تضعها الأمم المتحدة حول جيش الرب على الاطلاق – بعد سنوات من صمت مجلس الأمن – وحشدت تحالفاً قوياً من خبراء، ومنظمات غير حكومية، ومجتمعات مضارة، لضمان الفاعلية. لقد ساعدنا إرشادهم الاستراتيجي في نيويورك وأوروبا على الوصول إلى صناع السياسة خارج واشنطن. فأثمر ذلك وبشكل مباشرٍ، قيامهم حالياً بتنفيذ سياسات جوهرية لمكافحة نشاط جيش الرب."

مايكل بوفنبرجر، المدير التنفيذي، مبادرة حل أزمة جيش الرب.

العودة إلى المسار الصحيح

على الرغم من البيان الرئاسي الذي أصدره مجلس الأمن، فقد كان من الواضح، في ديسمبر ٢٠١٢، أن الأمم المتحدة فشلت في تنفيذ استراتيجيتها حول جيش الرب. وقبل أسبوع من انعقاد جلسة المجلس التي كانت مخصصة لمراجعة ما تم إحرازه من تقدم جهوده، يسرت Crisis Action إصدار تقرير مهم بعنوان 'Getting Back on Track: Implementing the UN Regional Strategy on the LRA' ("العودة إلى المسار الصحيح: تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية حول جيش الرب")

اضطلع بكتابة التقرير تحالف دولي قوي، ضم منظمات تعمل في مناطق مضارة من فظائع جيش الرب. ودق التقرير ناقوس الخطر من أنه في غياب دبلوماسية قوية من مجلس الأمن والسكرتير العام، توشك الأمم المتحدة أن تخذل المجتمعات المضارة من جيش الرب.

كذلك أمنت Crisis Action تغطية إعلامية للتقرير في الولايات المتحدة، وأوروبا، وأفريقيا، كان من بينها (فورين بوليسي)، وخدمة (البي بي سي) العالمية، و(راديو فرنسا) الدولي. كذلك رتبتCrisis Action اجتماعات مناصرة رفيعة المستوى للشركاء مع صناع السياسات في الأمم المتحدة، من مكتب سكرتير عام الأمم المتحدة، والقسم السياسي بالمنظمة الدولية، وكذلك قسمي حفظ السلام والشؤون الإنسانية، فضلاً عن أعضاء رئيسيين في مجلس الأمن.

أسفرت تلك الحملة عن إصدار مجلس الأمن لبيان قوي استثنائي، ينتقد ما أحرزته الأمم المتحدة من تقدم حتى ذلك الحين، ويعكس العديد من التوصيات المحورية للتقرير، وخاصةً:

- حث الحكومات الإقليمية الأربع المضارة على الوفاء بالتزاماتها في إطار القوة العسكرية الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي.
- المطالبة بتوسيع برامج الإنذار المبكر، ونزع السلاح، والتسريح، والإعادة للوطن، وإعادة الدمج، وإعادة التوطين.
- تكليف السكرتارية بالعثور على تمويل للمشروعات الداعمة لهذه الاستراتيجية.

وقد أوضحت تعليقات أعضاء مجلس الأمن أن ذلك ما كان ليتحقق دون الضغط الذي خلقه تقرير التحالف والمقترحات التي طرحها للمضي قُدُماً. فقد أسفرت تلك الدفعة عن البدء في تطبيق حقيقي للاستراتيجية على الأرض.

▲ تقرير المنظمات غير الحكومية المشترك لتسليط الضوء على فشل الأمم المتحدة في تنفيذ استراتيجيتها الإقليمية تجاه جيش الرب

"أثمر تقرير (Getting Back on Track) تحسناً في نقاش مجلس الأمن حول كيفية الاستجابة لجيش الرب. فقد أتاح التقرير للمجلس إصدار بيان أقوى بكثير مما كان يمكن أن يصدر في غياب هذا التقرير. فبدون التحالفات الفعالة لمنظمات المجتمع المدني، كتلك التي تشكلها Crisis Action، كان من الممكن أن تسقط أزمة السكان المضارين من جيش الرب بسهولة من الأجندة الدولية."

سير مارك ليال جرانت، سفير المملكة المتحدة وممثل بعثتها الدائم في الأمم المتحدة.

بعد شهور من القتال المرير بين حكومة مالي والجماعات المتمردة المناوئة لها، تمكن المتمردون الإسلاميون من السيطرة على شمال البلاد. وإبان نظر مجلس الأمن في التدخل العسكري هناك، عملت Crisis Action مع الشركاء للتأثير على مهمة تلك القوة، لضمان أن يوفر أي نشر للقوات مساهمة إيجابية في حماية المدنيين على الأرض.

▲ أطفال نازحون، هربوا من العنف في شمال البلاد الذي يسيطر عليه المتمردون، يحتمون داخل منزل عائلة في بلدة (سيكاسو)، مالي.
الصورة: Save the Children

بدأت Crisis Action نشاطها حول جيش الرب في ٢٠١٠، لمساعدة الشركاء على تحاشي "مذبحة كريسماس" مشينة جديدة. وقد دفعت جهودنا الجماعية، بعد ذلك، مجلس الأمن إلى الاضطلاع بقيادة أقوى. وكذلك الحال بالنسبة للاتحاد الأفريقي أيضاً، لحماية المدنيين من جيش الرب. وتكللت تلك الجهود بأول استراتيجية أممية على الإطلاق حول تلك القضية في ٢٠١٢. كذلك دعمت Crisis Action الشركاء العام الماضي للحفاظ على الضغط حتى تطبيق تلك الاستراتيجية.

▲ إجتماع للشركاء مع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي-مون حول مالي، نوفمبر ٢٠١٢
الصورة: صور الامم المتحدة

في أكتوبر ٢٠١٢، عندما بدأت الأمم المتحدة تنظر في خيارات التدخل العسكري في شمال مالي لاستعادة السيطرة من المجموعات الإسلامية المسلحة، طلب الشركاء دعم Crisis Action لضمان ألا يؤدي تحرك الأمم المتحدة إلى زيادة سوء أوضاع المدنيين، السيئة أصلاً، في تلك المنطقة الشاسعة.

واستجابت Crisis Action بالمساعدة في وضع استراتيجية طوارئ لحملة مناصرة جماعية من أجل تأمين الاتفاق حول إرسال أي قوات مخولة من الأمم المتحدة إلى مالي. واستهدفت الحملة ضمان صدور توجيهات لأي قوات يتم نشرها هناك لجعل حماية المدنين على رأس أولوياتها، وألا تضم أي قوات يتم إرسالها جنوداً تمت إدانتهم بانتهاكات لحقوق الإنسان.

التأثير على سكرتير عام الأمم المتحدة

كان من المقرر أن يقدم سكرتير الأمم المتحدة، بان كي - مون، تقريراً حول مالي إلى مجلس الأمن في نوفمبر. فسعت Crisis Action وشركاؤها للتأثير على موقفه. كان هدف التحالف أن يضمن تأكيد السكرتير العام على الدول الأعضاء أن أي استجابة عسكرية دولية يجب أن تتوخى حماية الشعب المالي، مع تقليص مخاطر انتهاكات حقوق الإنسان أو خرق القانون الدولي الإنساني خلال نشر القوات إلى أقل حد ممكن.

قامت Crisis Action بتنسيق إحاطتين تكميليتين خاصتين أمام مجلس الأمن، أوضح فيهما الشركاء مخاوفهم من التأثير العكسي المحتمل على المدنيين، جراء العملية العسكرية في مالي. ومع الاعتراف بالضغوط السياسية الكبيرة الواقعة على مجلس الامن لاتخاذ تحركات لإنهاء التمرد، دعا الشركاء أيضاً السكرتير العام لضمان أن أي قوات عسكرية تنشرها الأمم المتحدة في مالي، يجب أن:

- تتلقى تدريباً على قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي قبيل نشرها، وأن تلتزم بتلك المعايير.
- ترفع إلى المجلس تقارير علنية منتظمة حول الخطوات التي تتخذها لتقليص الأضرار المحتملة على المدنيين وممتلكاتهم، مع الاهتمام بوجه خاص بتدابير حماية النساء والأطفال.
- تطبق بصرامة الإجراءات الواردة في سياسة الحذر الواجب تجاه حقوق الإنسان التي وضعتها الامم المتحدة، لفحص كل أفراد قوة حفظ السلام واستبعاد كل من له سجل في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.
- يصحبها فريق قوي من مراقبي حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة يتمتع بالموارد اللازمة، يقوم برفع تقارير علنية ومنتظمة عن النتائج التي يتوصل إليها على الأرض.
- تتعاون بشكل كامل مع أي تحقيق مرتبط بمالي تجريه المحكمة الجنائية الدولية.

كذلك حث التحالف بان كي- مون على تحذير الدول الأعضاء من أن معاناة الشعب المالي، وكذلك الأزمة السياسية في البلاد، لا يمكن حلهما من خلال الاستجابة العسكرية وحدها، والتأكيد على الحاجة لإعطاء الأولوية للعملية السياسية السلمية بالتوازي مع نشر أي قوات تابعة للأمم المتحدة.

وتعزيزاً لترك الرسالة، يسرت Crisis Action لقاءات مناصرة للشركاء مع سكرتير عام الأمم المتحدة وكذلك مع شخصيات كبيرة في الأمم المتحدة، لمتابعة ما يتم إنجازه، وهو ما أسفر عن تقدم بان كي — مون بتقرير إلى مجلس الأمن ضم كل النقاط التي ذكرها التحالف، باستثناء الإشارة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

"جمعت Crisis Action تحالفاً قوياً ضم منظمات حقوق إنسان وعمل إنساني رائدة، فاستطاع إقناع مجلس الأمن بإصدار قرار حول مالي نص على حماية حاسمة لحقوق الإنسان عند التفويض بالتدخل العسكري."

فيليب بولوبيون، مدير قسم الأمم المتحدة، هيومان رايتس ووتش

التأثير على أعضاء مجلس الأمن

بمساندة قوية من بان كي-مون، ساعدت Crisis Action الشركاء على التحول بتركيزهم نحو القرارات التي يتخذها أعضاء مجلس الأمن استجابةً لتوصيات السكرتير العام. وشمل ذلك تيسير الحشد المشترك لجماعات الضغط بين أوساط السفراء الرئيسيين بمجلس الأمن لضمان الالتزام بلغة محددة حول التخفيف من الأضرار الواقعة على المدنيين في الخطوط الإرشادية للعمليات التي تضطلع بها قوة دولية بقيادة أفريقية.

وفي ديسمبر، أي قبيل إصدار مجلس الأمن لقرار حول مالي، عملت Crisis Action مع ١٠ شركاء إنسانيين يعملون في مالي لإصدار نشرة إعلامية مشتركة، تهدف إلى الحفاظ على قوة الضغط.

وأسفرت تلك الجهود الجماعية عن صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٨٥، والذي انعكست فيه كل توصيات الحملة؛ حيث ذكر، على وجه الخصوص، أن:

- أية عمليات عسكرية ينبغي أن ترتبط بسلسلة من المعايير المرجعية، بما في ذلك مدى ما أحرز من تقدم على صعيد الحل السياسي، وتدريب القوات الدولية والمالية على التزاماتها وفق القانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان، وقانون اللاجئين.
- يُطلب من السكرتير العام أن يرفع تقريراً إلى المجلس كل ٩٠ يوماً عن أنشطة البعثة، مع التركيز على: وضع الشعب المالي، وأية انتهاكات للقانون الدولي، والتخفيف من أية آثار عكسية للعمليات العسكرية على المدنيين.
- تشتمل البعثة على تقديم المساعدات الإنسانية بقيادة مدنية، اتساقاً مع القانون الإنساني الدولي.
- تدعم البعثة المحكمة الجنائية الدولية فيما تجريه من تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان.

"المرة تلو المرة، تلتقط Crisis Action الفرص لإعطاء مناصرتنا دفعة قوية، فتجمعنا في الوقت المناسب لبذل جهودنا الجماعية الفعالة للتأثير على صناع القرار، وتحقيق تغييرات إيجابية في كيفية حماية اللاجئين والنازحين داخلياً."

مايكل جابودان، رئيس Refugees International

قام الشركاء، بعد ذلك، بالبناء على نجاح الحملة، لضمان وفاء مجلس الأمن بتلك الالتزامات، عندما طالبوا في أبريل ٢٠١٣ بإرسال الأمم المتحدة لقوة إحلال استقرار في مالي، عشية التدخل العسكري غير المتوقع، بقيادة فرنسية، في يناير ٢٠١٣.

▲ نساء تشارك بتظاهرة احتجاجية لحث مالي وفرنسا على استعادة السيطرة على منطقة (كادال) أقصى شمال مالي، في غاو.
الصورة: سترينجر / رويت

عندما استولى متمردو إم٢٣، بشكل مفاجئ، على جوما في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أجبر العنف عشرات الآلاف على الفرار من منازلهم. وهو ما دفع Crisis Action إلى الإسراع بتعبئة استجابة طوارئ لجعل حماية المدنيين على رأس جهود المجتمع الدولي لحل الأزمة.

▲ ذات الـ١٧ عاماً، تجلس داخل كوخ في مخيم للنازحين بالقرب من غوما. نزحت هي وعائلتها عن منزلهم في (ساكي) إلى مخيم بالقرب من غوما عندما نشب النزاع في نوفمبر تشرين الثاني ٢٠١٢.
الصورة: Save the Children

بدأت Crisis Action نشاطها حول مالي في أكتوبر ٢٠١٢، عندما اندلع تمرد عنيف، شكل خطراً جسيماً على المدنيين. وإبان استعداد الأمم المتحدة للتفويض بالتدخل العسكري، قامت Crisis Action وشركاؤها بحشد جماعات الضغط لضمان التزام أي استجابة منسقة دولياً بجعل أمن ومصلحة الشعب المالي على قمة أولوياتها.

أسفر عام من الحملات المكثفة التي اضطلعت بها Crisis Action وشركاؤها حول جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٠١١-٢٠١٢ عن نتائج مهمة. ففي يونيو ٢٠١٢ أصدرت الأمم المتحدة قراراً بمهمة جديدة لقوات (المونوسكو) المسؤولة عن حفظ السلام في البلاد، شمل توصيات رئيسية، اشتمل عليها التقرير الذي اصدرته منظمات غير حكومية بتيسيرٍ من Crisis Action، بعنوان 'Taking a Stand on Security Sector Reform' (اتخاذ موقف من إصلاح القطاع الأمني).

بعد التفويض بهذه المهمة الجديدة، اختتمت Crisis Action نشاطها حول جمهورية الكونغو الديمقراطية بوصفها حملة طويلة الأجل ذات أولوية، ولكنها استمرت في مراقبة الوضع. وعندما اندلع العنف في جوما في نوفمبر، أسرعت Crisis Action بالاستجابة، فيسرت جولة من جلسات الإحاطة رفيعة المستوى مع مسؤولين رئيسيين في الأمم المتحدة وأعضاء في مجلس الأمن؛ حيث وفرت تلك اللقاءات للشركاء فرصة لشرح حجم الاحتياج الإنساني الناجم عن النزاع، والإعراب عن القلق حول حماية المدنيين.

كذلك دعمت Crisis Action ١٥ منظمة مناصرة دولية رائدة لتسليط الضوء على دعم رواندا لتمرد إم٢٣، ومطالبة الرئيس باراك أوباما بدعم مجموعة من المبادرات لتعزيز الاستجابة الدولية للأزمة. وشمل ذلك:

- تعيين مبعوث رئاسي يتولى قيادة استجابة الولايات المتحدة المنسقة للأزمة.
- دعم تعيين مبعوث أممي رفيع المستوى إلى منطقة البحيرات العظمى، للعمل مع الاتحاد الأفريقي للتوصل إلى اتفاقيات سياسية دائمة بين الحكومات الإقليمية، بهدف وقف الهجمات المتكررة عبر حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- دعم فرض عقوبات صارمة على منتهكي حظر السلاح الذي فرضته الأمم المتحدة على جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أوصى بذلك مجلس خبراء الأمم المتحدة حول جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- قطع المساعدات العسكرية وتعليق المساعدات غير الإنسانية الأخرى لرواندا، مع إدانتها علناً لدعمها تمرد إم٢٣.

حظي اقتراح إرسال مبعوث خاص للأمم المتحدة إلى منطقة البحيرات العظمى بدعم حكومة الولايات المتحدة وحكومات أخرى، وتولت ماري روبنسون هذه المهمة في أواخر مارس ٢٠١٣. ومن المأمول أن تستطيع، من خلال دورها، مساعدة الاتحاد الأفريقي والأطراف الرئيسية الأخرى على معالجة أسباب دورة العنف في المنطقة والتوصل إلى طريق نحو سلام دائم.

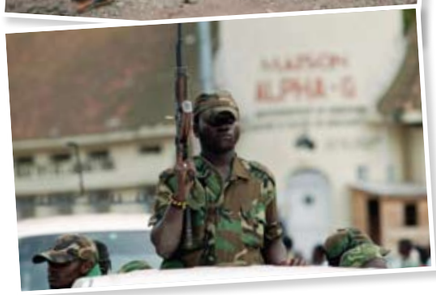

▲بالأعلى: قوات من (مونوسكو) تجول في شوارع غوما داخل عربات مدرعة لحماية سكان المدينة.
بالوسط: أعضاء م٢٣ ينسحبون من كيفو، عاصمة المقاطعة الشمالية، غوما.
بالأسفل: ضباط شرطة جمهورية الكونغو الديمقراطية يصلون إلى كيفو عاصمة المقاطعة الشمالية، غوما، بعد انسحاب م٢٣.

" تُجمع Crisis Action قوى منظمات غير حكومية مختلفة، وتعبئها، فتساعدنا في اللحظات الحرجة على أن نغدو أكبر من مجرد مجموع أجزائنا. سواء تعلق الأمر بالشرق الأوسط أو أي نقاط أزمات رئيسية أخرى حول العالم، يميل صناع القرار للاستماع إلينا أكثر عندما نتحرك متحدين."

سليل شيتي، سكرتير عام منظمة العفو الدولية

Balance sheet as at 31 May 2013

	2013 £	2012 £	2013 $	2012 $
Fixed Assets	27,810		42,171	
Debtors	63,887	14,656	96,878	23,829
Cash at Bank	1,288,769	1,318,167	1,954,289	2,143,208
Creditors	(439,226)	(97,556)	(666,042)	(158,616)
Net Assets	**941,240**	**1,235,267**	**1,427,296**	**2,008,421**
Capital & Reserves				
Operating Overhead Reserve	770,000	560,000	1,167,628	910,504
Restricted Funds[4]	125,456	100,643	190,241	163,635
Unrestricted Funds[5]	45,784	574,624	69,427	934,282
Capital & Reserves	**941,240**	**1,235,267**	**1,427,296**	**2,008,421**

1 Due to a change in the way Crisis Action recognises income and the timing of the grants received in the year, the calculation of income has changed. This change has resulted in deferred income of £334,425 ($507,122) in this year's financial statements. This has resulted in a deficit for the financial year to 31 May 2013.

2 The prior year adjustment related to a one off award in 2012 that had previously been deferred in the 2012 financial statements but was not in accordance with the income recognition policy.

3 This deficit is due to the income calculation changes in the two notes above. In cash terms, Crisis Action made a surplus for 2012/13 and expenditure was on budget.

4 These funds were entrusted to Crisis Action by donors and specifically designated to support joint NGO advocacy and campaign activities for particular country situations. Use of some of the funds requires authorisation from a donor and as such does not form part of Crisis Action's operations and is accounted for separately.

5 Unrestricted funds includes three shares with a nominal value of £1. These shares are owned by the directors and do not earn dividends.

Phillantropic partners and supporters

Crisis Action would like to thank the following organisations and individuals for their generous support:

Adessium Foundation*
Cordaid
Danish Church Aid
Humanity United*
Joseph Rowntree Charitable Trust
MacArthur Foundation*
Nduna Foundation
Oak Foundation*
Open Society Foundations*
Pears Foundation*
Reuben Foundation
Rockefeller Brothers Fund*
Roddick Foundation
Sigrid Rausing Trust*
Skoll Foundation*
Tatiana Maxwell
Tinsley Foundation

* Crisis Action is especially grateful to its core philantropic partners for providing us with multi-year, general operating support.

Statement of activities for the year ended 31 May 2013

	2013 £	2012 £	2013 $	2012 $
INCOME				
Funders & Donations	1,308,434[1]	1,441,468	1,984,109[1]	2,343,683
Prior year adjustment[2]		458,654		745,726
Partners	101,051	85,766	153,234	139,447
Interest	13,928	3,870	21,120	6,292
TOTAL	**1,423,413**	**1,989,758**	**2,158,463**	**3,235,148**
EXPENDITURE				
Salaries & Related Costs	1,233,810	1,005,233	1,870,949	1,634,408
Occupancy	136,882	76,638	207,568	124,606
Travel & Travel Related Costs	125,044	107,382	189,617	174,592
IT, Comms & Office Supplies	86,227	46,506	130,755	75,614
Publications	40,055	25,525	60,739	41,501
Events	8,303	7,720	12,591	12,552
Professional Fees	70,113	60,995	106,319	99,172
Asset Write-Off	37,405	13,486	56,721	21,927
Finance Charges	1,619	(3,916)	2,455	(6,367)
TOTAL	**1,739,458**	**1,339,569**	**2,637,714**	**2,178,005**
(Deficit)/Surplus For Year Excluding Restricted Funds	**(316,045)[3]**	**650,189**	**(479,251)[3]**	**1,057,143**
RESTRICTED FUNDS[4]				
Received	284,232	105,612	431,009	171,715
Expended	(259,419)	(30,498)	(393,383)	(49,587)
TOTAL	24,813	75,114	37,626	122,128
(Deficit)/Surplus Before Taxation	(291,232)	725,303[2]	(441,625)	1,179,271[2]
Taxation	(2,795)	(774)	(4,238)	(1,258)
(Deficit)/Surplus After Taxation	(294,027)	724,529	(445,863)	1,178,013
Total funds brought forward	**1,235,264**	**510,735**	**1,873,154***	**830,404**
Total funds carried forward	**941,237**	**1,235,264**	**1,427,291**	**2,008,417**
Exchange rate at 31st May 2013	1.5164			
Exchange rate at 31st May 2012	1.6259			

* The opening USD reserves have been revalued using the May 2013 USD / GBP exchange rate.

فريق العمل

الدولي

جيما مورتنسن
المدير التنفيذي
gemma.mortensen@crisisaction.org

أندرو هدسون
نائب المدير التنفيذي
andrew.hudson@crisisaction.org

سوزان بومان
رئيسة فريق العاملين
susanne.baumann@crisisaction.org

نيكولا ريندورب
مدير الحملات
nicola.reindorp@crisisaction.org

برانجالي أتشاريا
مدير التطوير
pranjali.acharya@crisisaction.org

تيم كاثرال
مدير المالية والعمليات
tim.catherall@crisisaction.org

جيمس دينسلو
مسؤول الإعلام والحملات
james.denselow@crisisaction.org

هولي كيلروي
منسق القوى البازغة
holly.kilroy@crisisaction.org

فاليري روجرز
المدير المالي
valerie@rogers@crisisaction.org

تيرنس سامي
مسؤول الشؤون المالية
terence.sammy@crisisaction.org

هيلين ستانلي
المساعد التنفيذي
helen.standley@crisisaction.org

برلين

ساشا دي ويجز
القائم بأعمال مدير مكتب برلين
sacha.dewijs@crisisaction.org

آن إيزاكوفيتش
مدير المناصرة والحملات
anne.isakowitsch@crisisaction.org

إيفا كوبريلا
المساعد الإداري
eva.kuprella@crisisaction.org

بروكسل

مارتن كونكني
مدير مكتب بروكسل
martin.konecny@crisisaction.org

كريستينا هاولي
محلل سياسي ومدير المناصرة
christina.hawley@crisisaction.org

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نيرفانا شوقي
المدير الإقليمي مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
nirvana.shawky@crisisaction.org

جايمي بالفور- بول
مدير المناصرة والحملات
jamie.balfour@crisisaction.org

بادريك ماكلاسكي
مسؤول البحوث والشؤون الإدارية
padraic.mccluskey@crisisaction.org

لندن

صوفي ساتكليف
مدير مكتب لندن
sophie.sutcliffe@crisisaction.org

مريم كميل
مدير المناصرة والحملات
mariam.kemple@crisisaction.org

نيروبي

مارثا باكويزيجا – أوسولا
مدير مكتب نيروبي
bakwesegha-osula@crisisaction.org

ماري كنج أوري
مدير المكتب
mary.kingori@crisisaction.org

نيويورك

فانيسا جاكسون
القائم بأعمال مدير مكتب نيويورك
vanessa.jackson@crisisaction.org

جيك جودمان
مدير المناصرة والحملات
jake.goodman@crisisaction.org

جايمي بليدل-بوفري
مساعد المناصرة
Jamie.pb@crisisaction.org

باريس

إيلودي أندرو
مدير مكتب باريس
elodie.andrault@crisisaction.org

أنوك بروني
مدير المناصرة والحملات
anouck.bronee@crisisaction.org

جود لونو
مدير المكتب
gaud.luneau@crisisaction.org

واشنطن العاصمة

كاثرين ريد
مديرة مكتب واشنطن
catherine.read@crisisaction.org

أعضاء مجلس إدارتنا مستقلون، ولا يتقاضون أجراً:

جان إيجيلاند (رئيس مجلس الإدارة) يشغل منصب سكرتير عام المجلس النرويجي للاجئين، وكان يشغل في السابق منصب نائب مدير منظمة هيومان رايتس ووتش (HRW) ومدير عملياتها في أوروبا. وكان إيجيلاند يشغل منصب نائب سكرتير عام الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٦، حيث ساعد حينها على إصلاح النظام الإنساني العالمي. كذلك قام بتنظيم الاستجابة الدولية لتسونامي آسيا وأزمات دارفور، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولبنان. وفي ٢٠٠٦ اختارته مجلة (تايم) ضمن "١٠٠ شخصية شكلت عالمنا".

نِك جرونو هو الرئيس التنفيذي لـ (Walk Free)، وهي منظمة دولية لحقوق الإنسان تناضل من أجل انهاء العبودية الحديثة. كان يشغل في السابق منصب نائب الرئيس ورئيس العمليات في مجموعة الأزمات الدولية، (International Crisis Group)، وهو ذو خلفية في المحاماه، حيث عمل في السابق أيضاً لدى الحكومة الاسترالية، كبيراً لموظفي النائب العام.

فيونا نابيير كانت حتى وقت قريب تشغل منصب مساعد مدير الحملات في (Global Witness). وكانت قبل ذلك تعمل مديرة للمناصرة الدولية في (Open Society Foundations)، كما أمضت ١٥ عاماً في هيئة إنقاذ الطفولة حيث شغلت فيها عدداً من المناصب، من بينها المستشار العالمي ومدير البرامج في جنوب أفريقيا. فيونا مقيمة في نيروبي.

مابيل فان أورانجي كانت حتى وقت قريب تشغل منصب المدير التنفيذي لمؤسسة (The Elders). وهي من المناصرين العالميين في قضايا السلام والعدل، كما شاركت في تطوير (War Child) هولندا، و (Publish What You Pay) (انشر ما تدفعه)، و"Girls Not Brides: the Global Partnership to End Child Marriage" (فتيات لا عرائس: الشراكة العالمية لإنهاء زواج الأطفال). فضلاً عن ذلك فهي عضو مؤسس ورئيس مجلس إدارة مشارك بالمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية. كذلك شغلت بين 1997 و2008 عدداً من المناصب القيادية في (Open Society Institute)، إلى جانب عضويتها في المجلس العالمي لـ (Open Society Foundations).

سلمان شيخ مدير مركز بروكنجز الدوحة، وزميل مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط. يدور تركيز سلمان حول الوساطة ومشاكل حل النزاع التي تواجه الشرق الأوسط وجنوب آسيا. كان سلمان يشغل عدة مناصب في الأمم المتحدة، ومكتب صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند في قطر.

مساهمون آخرون

نود أن نتقدم بالشكر إلى الشخصيات التالية، على ما قدموه من مساهمة في نشاط جهود Crisis Action خلال العام الماضي.

أجنيزكا أبيك، ومارينا أنجيلوني، وإيلي بيتس، وسيمون بلاكبورن، وجيف برودهرست، وآنايس ديبريد، وإيستا إيدن لاوال، وميجنون فاوليس، ودوريس فريدريك، وآنا فريتز، وإولي هلمان، وميريام همبل، وسيفيرين هوبر، وكيلي جاكوبز، وليني كنزلين، ولوسي لوكاشور، ولوسي لوكاربونتييه، وفيليبا لويس، ومي لو، وديفيز ماكوري، وإيزابيل مارتنز، وبيثان ماثياس، وبيتر ميرينج، وكونستانز مولر، وجيتيكسا باتلن، وكريم رشاد، وماتياس دي روك، وجنيفر ساندرسن، وناتالي شور، وديما شحادة، ودومينيك شتاينمايرن وإليزابيث تيومان، وفانيسا أولريتش، وجاك ويكفيلد.

ترحب **Crisis Action** بالاستفسارات من قِبل المنظمات التي تشارك أهدافنا والمهتمة بالتعاون معنا.

Office Locations:

Berlin
Tucholskystraße 37, D-10117, Berlin, Germany
T: +49 30 45 305 282

Brussels
Avenue des Gaulois 7, 1040 Brussels, Belgium
T: +32 2 737 1491

MENA
padraic.mccluskey@crisisaction.org

London
Audrey House, 16-20 Ely Place,
London, EC1N 6SN, UK
T: +44 207 269 9450
Registered in the UK
Company Registration No: 04932380

Nairobi
P.O Box 1965, 00606, Nairobi, Kenya
T: +254 20 262 8304 / T: +254 20 262 8303

New York
866 United Nations Plaza, Suite 4018,
New York, NY 10017, USA
T: + 1 646 233 1652
A public charity and tax-exempt organisation in the United States under section 501(c)(3) of the Internal Revenue Code

Paris
142 rue Montmartre, 75002 Paris, France
T: +33 1 46 07 24 13

Washington DC
1156 15 Street, NW Suite 1001,
Washington D.C. 20005, USA
T: + 1 202 885 9093

مفتاح: حملات سابقة: مكاتب:

Cover image: الصورة: توم بيلسون / بانوس

Design by Miriam Hempel: www.daretoknow.co.uk